

كوثر:بات

الإجراءات الحكومية لفائدة النساء العاملات في البلدان العربية :
تميز إيجابي أم ترسيخ للمنظور
التقليدي لتقاسم الأدوار داخل الأسرة

**حين تدفع النساء
الكلفة الاقتصادية الأكبر للوباء**

الصحافيات العربيات زمن الكورونا
قوة خارقة في الاهتمام
بكل شيء في ذات الوقت

البروفسور فاطمة عاريب، كلية العلوم الاقتصادية والقانونية والاجتماعية بمراكش
ومديرة المركز الأفريقي للحلول المبتكرة والمستدامة لكوتريات :

**فترة الكوفيد وما بعده :
«المرأة محرك الحلول»**

COVID-19
CORONAVIRUS

الإفتاحية



د. سكينه جوراوي
المديرة التنفيذية

لم تخل المنابر الإعلامية والسياسية والاقتصادية والنقابية، وحتى حديث العامة من نقاشات حول التداعيات الاقتصادية لجائحة الكورونا التي عصفت بالعالم منذ أواخر العام 2019. إذ شكلت الجائحة ضربة كبرى لاقتصادات الدول دونما استثناء، وإن بتفاوت. وعصفت بالقطاعات : النظامية وغير النظامية وبمختلف الفئات والشرائح، لكن تداعياتها كانت أخطر على القطاعات غير النظامية التي نعلم أنها تشغل النساء بنسبة أكبر من الرجال، ليكنّ بالتالي الفئات الأكثر تضررا، ومن يدفعن غالبا ثمن الأزمات الاقتصادية العاصفة.

وفي هذا العدد الجديد من «كوتريات» والذي خصصناه لتناول تداعيات الأزمة الصحية الراهنة على الواقع الاقتصادي للنساء في منطقتنا العربية، تكشف مقالات عديدة من فلسطين وتونس والسودان وأخرى إقليمية، علاوة على حوارات مع قائمات على بعض القطاعات، حجم الخسائر التي تتعرض لها النساء والتي تتجاوز البعد الاقتصادي لتلامس أوضاعهن الاجتماعية والنفسية، وتطال أيضا أسرهن وكل من يعلن.

وتسهم المقالات التي أنجزها صحافيات وصحافيون أعضاء شبكة مركز «كوثر» العربية للنوع الاجتماعي والتنمية «أنجد» في الكشف عن التحديات الجديدة التي تواجهها النساء العاملات، وعن آثار التهميش والتمييز على مشاركتهن الاقتصادية، وإن اختلفت السياقات والظروف من بلد إلى آخر، فإنها تتشابه في نتائجها وانعكاساتها على معيش النساء وأوضاعهن.

تشير عديد التقارير وورقات السياسات حول تداعيات جائحة كوفيد19- على النساء أنه من المتوقع فقدان حوالي 700 ألف وظيفة تشغلها النساء في المنطقة العربية. وستجدد عديد النساء العاملات أنفسهن أمام خيارات صعبة وموجعة، فمنهن من ستتلقفن البطالة القسرية جراء الطرد التعسفي أو ظروف العمل غير الآمنة، وأخريات سيقبلن بظروف عمل مجحفة وأجور متدنية مقارنة بما يتلقاهن الرجال. وستفاقم الأزمة الصحية بتداعياتها الاقتصادية الفقر لدى الفئات الهشة ولا سيما في صفوف النساء، وستضعف الفجوات بين الجنسين وفيما بين المناطق والبلدان وحتى داخل البلد الواحد.

فهل ستفلس سياسات واستراتيجيات التكيف التي وضعتها الحكومات، لاسيما في حال عدم اعتماد منظور المساواة بين الجنسين عند صياغة السياسات؟ وهل ستكون السياسات الاجتماعية قادرة على حماية النساء والاستجابة لاحتياجاتهن المستجدة؟ وكيف يمكن تحويل هذه الأزمة إلى فرص للحد من التفاوتات وأوجه عدم المساواة عبر تبني منوال تنموي جديد عادل ومستدام؟ ●

الإجراءات الحكومية لفائدة النساء العاملات في البلدان العربية :

تميز إيجابي أم ترسيخ للمنظور التقليدي لتقاسم الأدوار داخل الأسرة

مع تفشي فيروس كوفيد 19، أقر عدد من البلدان العربية حزمة من الإجراءات لفائدة العاملين من الجنسين، لاسيما منهم العاملين في القطاعات المهمشة، والنساء العاملات على وجه الخصوص. ومن ضمن هذه الدول، يمكن الوقوف على تجارب الجزائر ومصر وفلسطين وموريتانيا والبحرين وتونس.

ابن النجار - كوفر

الإجراءات : ما بين القبول التام والاحترازي وعدم الارتياح

الأهل». وتقر السيدة منى عباس فضل بعدم تسجيل رفض للقرار من نساء أو جمعيات نسائية ومنظمات أهلية أخرى في البحرين، وتوضح في هذا السياق «مع أنني لم أسمع أو أقرأ في وسائل الإعلام عن أي رفض لهذا التوجه الاحترازي المراعي لظروف النساء، فإني أعتبر أنه حتى في حال وجدت بعض المواقف غير المتفقتة معه، فإن سبب ذلك قد يكون تغيير عادة الذهاب إلى العمل واستبدالها بالبقاء في المنزل وما قد يصاحب ذلك من ضغط على المرأة». وأضافت أن المرسوم لم يشمل كل النساء بل هناك استثناءات في القطاعات لأن العمل يتطلب تواجد النساء في المكاتب مثل المشتغلات في وزارة الأشغال، والمؤسسات الطبية حيث بقيت النساء تعملن في وظائفهن.

ردود الفعل ذاتها سجلت في فلسطين على إثر إعفاء كل موظفة لديها أطفال قصر من الحضور إلى مقر العمل وتمكينها من العمل انطلاقا من المنزل، وهو ما اعتبرته وزارة شؤون المرأة الفلسطينية «نقطة أمان مهمة للمرأة والأسرة الفلسطينية بشكل خاص» وفق تصريح للوزيرة أمال حمد لصحيفة الحياة الجديدة بتاريخ 04 ماي-مايو 2020. الإعلامية والباحثة الفلسطينية ناهد أبو طعيمه تختلف

وفي البحرين ومنذ ظهور الوباء، أصدر الملك حمد بن عيسى آل خليفة قرارا ملكيا ساميا ينص بمزاولة المرأة العمل من المنزل وذلك في إطار الإجراءات الاستباقية التي اتخذتها المملكة للحد من تفشي فيروس كوفيد-19. وقد تم استقبال هذه القرار الملكي بترحيب وارتياح كبيرين من قبل فئات واسعة من النساء وعدد كبير من الجمعيات العاملة في مجال المرأة في المملكة. فالقرار اعتبر مستجيبا إلى خصوصية أوضاع النساء وأدوارهن المتنوعة في الفضاء الخاص، حيث مازالت النساء هن المسؤولات الرئيسيات عن شؤون البيت ورعاية الأطفال. تقول السيدة منى عباس فضل في هذا السياق «قابلت النساء هذا القرار بارتياح لسببين : الأول لأنهن أصبحن في مأمن من خطر الإصابة بالفيروس، وثانيا لأن الأمهات العاملات اللاتي عادة ما يتحملن مسؤولية رعاية الأطفال إضافة إلى العمل خارج المنزل، يجدن متسعا من الوقت للاهتمام بالبيت والأطفال خاصة منهن اللاتي لا يستعن بمعينات منزليات واللاتي يضعن أطفالهن في الحضانات أو عند

في الجزائر، نص المرسوم التنفيذي رقم 69-20 المؤرخ في 21 مارس 2020 في مادته الثامنة على أن الأولوية في العطلة الاستثنائية تمنح «للنساء الحوامل والنساء المتكفلات بتربية أبنائهن الصغار...». وبما أن القانون يستثنى من هؤلاء النساء العاملات في القطاع الصحي، فقد أفضت وفاة طبيبة حامل في شهرها الثامن جراء إصابتها بفيروس كورونا، إلى موجة من الانتقادات الواسعة على مواقع التواصل الاجتماعي لترك النساء العاملات في القطاع الصحي واللاتي هن في أوضاع صحية استثنائية، في مواجهة مباشرة مع مخاطر العدوى.

وكتبت وسائل إعلام عديدة عن الطبيبة المتوفاة التي سبق أن طلبت منحها عطلة أمومة متقدمة، خوفا من إصابتها بالفيروس، تم رفضه من قبل رئيسها في العمل. وتفاعلا مع حادثة الوفاة، أقر بيان الوزير الأول الصادر في 13 جوان 2020 مواصلة تمتع النساء الحوامل واللاتي يرعين أطفالا صغارا بالعطلة الاستثنائية مدفوعة الأجر دون استثناء عاملات الصحة، كما هو الشأن في المرسوم التنفيذي الذي سبقه.

أجبرت الحكومة على التراجع عن الإجراء والقول بوجود خطأ فيه، وتنقيحه رسمياً يوم 26 ماي 2020 ليتم التراجع عن تمكين الأمهات العاملات اللاتي لديهن أطفال دون سن 15 من مواصلة الحجر الصحي الموجه.

مسح الاخاد العربي للبقابات حول التباين بين البلدان العربية في التعامل مع جائحة الكورونا

البلد	عملية العام	حماية الاجر	عملية عمل التايمة	حماية العمال المهاجرين واللاتين	نظام التمريض	اجازة مرضية	رعاية صحية	اجراءات خاصة
الأردن	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
البحرين	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
نونس	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الجزائر	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
السعودية	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
العراق	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
عمان	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
فلسطين	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الكويت	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
ليبيا	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
المغرب	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
مصر	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
موريتانيا	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
اليمن	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓

إلى غاية 13 ابريل 2020

قراءتها للإجراءات الحكومية، وتعتبر أن هذا الإغفاء لا يجب أن يحجب ما ستعانيه فئات واسعة من النساء العاملات في أوضاع هشة، وتستند أبو طعيمة إلى ما تشير إليه «التقارير الدولية والمحلية من فقدان شريحة واسعة من النساء لعمالهن،

وتحركت جمعيات مناهضة لهذا الاجراء في اتجاه أبعد، حيث أصدرت 15 جمعية بياناً مشتركاً بعنوان «لا لمواصلة سياسة العنف والتمييز ضد المرأة»، اعتبرت فيه الأمر الحكومي تمييزي في نسخته الأولى والمنقحة طالماً «لم ينص بشكل واضح على ترك حرية الاختيار للشريكين في تقسيم الأدوار داخل العائلة وخارجها». هذا إضافة إلى عدم تضمن الأمر أي إجراء استثنائي واضح يتعلق بالنساء العائلات بمفردهن لأسرهن، ولا العاملات في القطاع الخاص بهدف حمايتهن من الطرد التعسفي أو عدم خلاص الأجور، ولا عاملات الفلاحة والنظافة والمهاجرات والعاملات في القطاع غير المنظم إجمالاً. وبذلك اعتبرت القرارات الحكومية وإن تراجعت عن صيغتها التمييزية، إلا أنها «فتحت الباب على مصراعيه لضرب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء».

إجراءات لصالح النساء العاملات في عدد من الدول العربية، رحب بها البعض في ظل واقع مازالت فيه النساء هن المسؤولات على تدبير شؤون الأسرة في معيشها اليومي واحتياجاتها الأساسية، وندد بها البعض الآخر في دعوة إلى تغيير التقسيم التقليدي للأدوار بين الجنسين داخل الفضاء الخاص، وفي رفض لتكريس الفكر الذكوري المرتد عن المكاسب والحريات. فهل ستكون الجائحة المستجدة بداية تغيير حقيقي في الأدوار؟ ●

محفضة تمويلية لتمويل مشروعات متناهية الصغر لفائدة النساء خاصة في المحافظات الحدودية والصعيد. وقد رصد المجلس القومي للمرأة منذ تفتي الجائحة 80 تدبيراً وقراراً وإجراء وقائياً لفائدة فئات واسعة ومتنوعة من النساء.

تمييز إيجابي حسب الحكومة: تمييز صارخ حسب الحركة النسوية

وقد تختلف القراءات تجاه مثل هذه الاجراءات عندما يتعلق الأمر بأوضاع وحقوق النساء، ففي تونس استفاقت الناشطات النسويات والجمعيات العاملة في مجال المرأة على الأمر الحكومي عدد 208 لسنة 2020 المؤرخ في 2 ماي 2020، والمتعلق بضبط إجراءات الحجر الصحي الموجه بالرائد الرسمي التونسي (الجريدة القانونية الرسمية)، والذي يقضي في الفصل العاشر منه بمنح المرأة العاملة التي لديها أطفال دون سن 15 عاماً رخصة للعمل بالمنزل وذلك ضمن إجراءات الحجر الصحي الموجه الممتد من 26 ماي-مايو إلى 14 جوان-يونيو 2020. وقد قوبل هذا الإجراء بموجة مناهضة واسعة من النساء الناشطات والجمعيات النسائية والحقوقية التي اعتبرته مكرساً للأدوار التقليدية للنساء ويدعو وإن ضمناً، إلى انحسار دور المرأة في الفضاء الخاص، طالماً أنه لم يترك للزوجين حرية تعيين من سيتولى تأمين الدور الإنجابي أو لم ينص على إمكانية المروحة في تنفيذه بين الأم والأب. هذه الموجة المناهضة

وهن ربات الأسر والمعيلات لأسرهن، إثر فيروس كورونا وخاصة العاملات في الزراعة اليومية والعاملات كمعلمات في الحضانات وصاحبات المشاريع الصغيرة التي تديرها النساء، خاصة أن ما يقارب من 60% منهن عاملات بأجور أقل مما يحصل عليها الرجال. وفي ظل مخاطر أكبر إلى جانب زيادة أعباء الرعاية غير المدفوعة الأجر وخدمة الأطفال وكبار السن. وتعتبر الإعلامية والباحثة أبو طعيمة أن هذه الشريحة تستحق من الحكومة بعض التدابير الخاصة والدعم المؤقت ليس على مستوى الطرود العينية فحسب، بل على ما يساعدها على الاستمرارية والنجاح في هذه المحنة الكبرى.

وفي مصر، اتخذت الحكومة جملة من الإجراءات لفائدة المرأة العاملة حيث تم منح الموظفة الحامل أو التي ترعى طفلاً أو أكثر يقل عمره عن 12 سنة إجازة استثنائية طوال مدة سريان القرار وذلك بهدف السماح لجميع الأمهات العاملات بالقيام بواجباتهن العائلية دون فقدان وظائفهن. وتم كذلك منح المرأة العاملة التي ترعى أبناء من ذوي الاحتياجات الخاصة إجازة دون فقدان الوظيفة. حزمة الإجراءات لفائدة النساء العاملات في مصر شملت أيضاً النساء المعيلات للأسر والرائدات الريفيات والنساء اللاتي هن في حاجة إلى القروض متناهية الصغر والسيدات العاملات في القطاع غير المهيكّل. وخصص جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

البروفسور فاطمة عاريب، كلية العلوم الاقتصادية والقانونية والاجتماعية بمراكش
ومديرة المركز الأفريقي للحلول المبتكرة والمستدامة لكوتريات:

فترة الكوفيد وما بعده : «المرأة محرك الطول»

د. يوسف الكوري - عضو شبكة أحمد. المغرب

عندما تتحدث عن فاطمة عاريب أستاذة التعليم العالي وخبيرة في اقتصاد التنمية المستدامة بجامعة القاضي عياض في مراكش، يفتن اسمها مباشرة بالاقتصاد البيئي والتكيف مع التغير المناخي. تحت مظلة أجندة التنمية المستدامة 2030. فهي الحاصلة على الدكتوراه في العلوم الاقتصادية من جامعة البحر المتوسط والعديد من شهادات الخبرة في الاقتصاد البيئي والتكيف مع تغير المناخ. اضطلعت بمهمة إدارة المركز الأفريقي للحلول المبتكرة والمستدامة - African Center for Innovative and Sustainable Solutions ACISS في جامعة القاضي عياض - مراكش. كما أنها مكلفة بمهمة تدبير المشاريع الكبرى الخاصة بالاقتصاد والبيئة لدى رئاسة الجامعة بعد أن كلفت بمهمة «التنمية المستدامة والمشاريع الكبرى» لمدة ثلاث سنوات. مسؤولة عن تكوين ماجستير «الاقتصاد التطبيقي في البيئة وتغير المناخ» في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش، علاوة على أنها أستاذة زائرة في كندا وفرنسا ولبنان. منشوراتها الرئيسية، وكذلك مناصبها الاستشارية الوطنية والإقليمية والدولية، غالباً ما تدور في فلك التنمية المستدامة والاقتصاد الاجتماعي واقتصاديات البيئة وتغير المناخ والاقتصاد الأخضر. كانت للبرفيسور عاريب مشاركة نهائية في المؤتمر الدولي «الصين وأفريقيا: الترويج المشترك للتنمية المستدامة»، ضمن أعمال لجان الاتحاد الإفريقي.

**كوتريات : أجندة 2030 للتنمية المستدامة
ما بعد كوفيد 19؛ ما الذي يستوجب إعادة النظر
فيه أو تكريسه كمدخل لتجاوز الأزمة؟**

إن جائحة كوفيد-19 هي قبل كل شيء اختبار للبشرية شديدة الوطأة عليها وتمثل نقطة تحول حاسمة في الاستعداد للطوارئ الصحية والاستثمار في الخدمات العامة الأساسية المعتمدة أساساً على القطاع العام القوي والفعال. وهي أيضاً فرصة لإظهار أن أهداف التنمية المستدامة ومحاربة الفيروس التاجي الجديد مرتبطان ارتباطاً وثيقاً.

فيروس كورونا لم يعرف حدوداً فقد اجتاح العالم المتقدم والنامي وأثر بشدة على حياة جميع الناس، من جميع الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية، وعلى سبل عيشهم وكشف على نقاط الضعف



هل من مساهمات جوهرية للمرأة فيه ما بعد الأزمة وكيف؟

أثبتت دراسات عديدة أن المرأة هي التي تعاني أكثر من آثار تغير المناخ لأنها هي المسؤولة عن البحث عن الطعام ومصادر الطاقة والمياه ويجب ألا نسمح للتغيرات المناخية بأن تزيد من تفاقم المخاطر الحالية أو خلق مخاطر جديدة لها. وفي نفس الوقت، أثبتت دراسات عديدة أيضا أن النساء هن الفاعلات الرئيسيات للتكيف مع تغير المناخ حيث تعرف المرأة عموما بقدرتها الفريدة «كمحرك للحلول» لمشكلة التغير المناخي في جل الأعمال التي تقوم بها. ويجب التنويه بالنقلة النوعية المهمة في مجالات التنمية المستدامة بصفة عامة، وحماية المناخ والتكيف، بفضل الجهود التي تقدمها النساء حول العالم. ولهذا يجب تسليط الضوء على النساء الرائدات في مجال البيئة والتغيرات المناخية بوصفهن نماذج للدور الذي يمكن أن تضطلع به المرأة قد يكون مصدراً كبيراً للإلهام. التصدي للتغيرات المناخية ليس مجرد مسألة علمية أو اقتصادية، بل هو أيضاً جهد في سبيل صون كرامة وحقوق الإنسان وتنمية مواهب الفتيات والنساء على الخصوص وضمان إشراك النساء في عملية صنع القرار. الأزمة خلقت المزيد من القلق على وضعية النساء وتمكين قدراتهن، ولهذا فإنه من المهم التحاق الفتيات والنساء بالتعليم في مجالات مهمة كالعلوم والتكنولوجيا، وذلك من أجل تزويدهن بالأدوات اللازمة لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية.



Stand up - free-vector

تعتبر النساء من الفئات الأكثر هشاشة حيث تشكل ما يقارب 60% من الاقتصاد غير المهيكل على المستوى العالمي. وهنا تغلب احتمالية عدم وجود التأمين الصحي لهن، ولكن أيضا يكسبن أقل ويواجهن خطر الوقوع أكثر في الفقر. وهن أكثر عرضة للعيش بمفردهن، ولا يملكن الإمكانيات الضرورية للوصول إلى التكنولوجيات الحديثة وشبكة الإنترنت أو الهواتف المحمولة مما يزيد تعرضهن لخطر العزلة. كل هذا يظهر هشاشة المرأة ويضر التأثيرات السلبية للجائحة عليها.

كوتريات : عملت في مجال مستجد وهو الاقتصاد التطبيقي في البيئة وتغير المناخ،

والتفاوتات في مجتمعاتنا. حالة الطوارئ التي خلقتها الجائحة لم تكن فقط صحية وإنسانية لكن أيضا تنموية، لهذا فإن الحاجة الماسة إلى العمل اليوم من أجل التنمية المستدامة أكثر أهمية من أي وقت مضى. وأية مبادرة إنقاذية للقضاء على هذا الوباء يجب أن تتمحور حول رفاهية الناس وتضامن أركان المجتمع، وأن تمكن الحكومات من معاودة العمل من أجل إقامة عالم آمن وعادل ومزدهر لا يستثني أحداً. وأي انتعاش لا يجب أن يحدث على عاتق أشد الناس فقراً أو ينشئ فيلقا من الفقراء الجدد. كل هذا يحتاج منا ضرورة البناء على الدروس المستفادة طوال الأزمة لتحويل المسار التنموي ضد عدم المساواة وإظهار تضامن استثنائي من أجل أن يخرج جميع الناس من هذه المحنة أقوى من ذي قبل. هذه الجائحة علمتنا أنه لا يمكننا العودة إلى العمل كالمعتاد ويجب الإسراع أكثر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كوتريات : والمرأة ضمن هذا كله؟

كما هو الحال في جميع الأزمات، تقف المرأة في خطوط المواجهة الأمامية لجائحة كوفيد-19 وتتحمل وطأتها بطرق متعددة يعكسها أولاً الدور الهام الصحي عبر تواجدها في الصفوف الأولى لمحاربة انتشار جائحة كورونا، وتعرضها بشكل أوسع لخطر الإصابة به واعتمادا على كونها أيضا فاعلا رئيسا يبيت الحياة في كل جزء من أجزاء الاقتصاد بل المجتمع بأسره، سواء كان ذلك في الزراعة أو التسويق أو المبيعات أو التصنيع أو الاختراع وبذلك تقدم إسهامات ملموسة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.



Stand up - free-vector

فعلًا هناك انعكاسات عدة لآثار الجائحة على الأوضاع الاقتصادية للنساء تتمثل في زيادة عدم المساواة والتمييز والتفاوت بين الجنسين، وإمكانية حدوث تراجع في المكاسب التي تحققت للنساء والفتيات والمتمثلة في تراكم رأس المال البشري، والتمكين الاقتصادي.

كوتريبات : ماهي انعكاسات أزمة كوفيد 19 على المشاركة الاقتصادية للنساء على المستوى المحلي؟ كيف ترون إمكانية تجاوزها؟

ليس لنا خيار غير تحويل الأزمة إلى عامل محفز لتحقيق الأهداف التنموية والحد من التفاوتات الاجتماعية. ولا يمكننا أن نعود إلى العالم الذي كان لدينا قبل هذه الأزمة. ذلك سيعني عدم معالجة نقاط الضعف والهشاشة التي أبرزتها هذه الأزمة على المستوى المحلي على الخصوص، مثل نقص الاستثمار في الصحة والحماية الاجتماعية، التفاوتات المحلية الهائلة. وهنا تكمن أهمية تطوير روح المقاولات النسائية، والرفع من مستوى تنافسيتها وتعزيز كفاءتها سواء على مستوى التدبير أو الريادة، وذلك من خلال استحضار قيم التضامن والمسؤولية. ●

العالم القادم سيكون حتمًا مختلفًا مما يستدعي الابتكار والإبداع والتفكير بعيدًا ويدعونا أن نكون سباقين في التعاطي مع علوم الحياة القادمة. فتحت الأزمة الصحية، التي تطورت إلى أزمة اقتصادية واجتماعية، فعلا آفاقا جديدة للابتكار وتطوير خدمات وحلول جديدة في عدة مجالات. بصفة عامة يجب تشجيع وتنمية الأنشطة المبتكرة القادرة على توفير العمل اللائق والرفع من جودتها، بشكل مستدام حتى بعد انجلاء الأوضاع الاستثنائية الراهنة. ويجب على الخصوص تنمية قدرات المرأة والشباب وتفعيل طاقاتهم وتنويع إسهامهم في التنمية الاقتصادية والاجتماع. كما يجب العمل على هيكلة الاقتصاد غير المنظم والمحافظة على البيئة والثروات الطبيعية وترشيد استغلالها فضلاً عن تحسين جودة الحياة وتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والمحافظة على القطاع العام ودعمه.

كوتريبات : صرح وزير المالية المغربي محمد بنشعبون، أن المغرب يخسر عن كل يوم بسبب الحجر الصحي وتبعاته الاقتصادية الناتج عن تفشي جائحة كورونا، ما قيمته مليار درهم (101 مليون دولار)، فهل سيكون لذلك انعكاسات خاصة على الأوضاع الاقتصادية للنساء؟

كوتريبات : المرأة والاقتصاد الاجتماعي؟ أية أدوار وأية إضافة للمرأة ما بعد كوفيد 19؟

لا أحد يجادل اليوم الأهمية التي أصبح يكتسبها الاقتصاد الاجتماعي والتضامني خلال السنوات الأخيرة، ودوره في تنمية المجتمعات، عبر انخراط أمثال للنساء المنتجات في اقتصاد بلدانهم. فالاقتصاد الاجتماعي والتضامني يعطي فرصا كبيرة لتحقيق التنمية المستدامة، مما يستدعي النهوض به، من أجل فتح آفاق جديدة للنساء لاندماج أفضل. النساء اللواتي يعتبرن مصدر وأساس التعاونيات المشكّلة لهذا الاقتصاد التي تتسم غالبا بالدينامية والمردودية، يضطلعن بدور حيوي في إشعاع وتنمية الاقتصاد، مما يتطلب العمل على مواكبتهم في هذا المجال. الأزمة أظهرت ضرورة النهوض بمكانة المرأة وتحسين ظروف عيشها وانتاجها، ومكانتها الاقتصادية، ومساعدتها في أخذ زمام المبادرة حتى تتمتع باستقلالية أكثر وتكون قادرة على التطور وتبوء المسؤولية في مناصب القرار.

كوتريبات : باعتباركم مديرة المركز الأفريقي للحلول المبتكرة والمستدامة (ACISS)، أية حلول مبتكرة ومستدامة للقطاعات الهشة عموما، وتلك التي تعرف تشغيلا مرتفعا للمرأة فيها؟

الصحافيات العربيات زمن الكورونا

قوّة خارقة

في الاهتمام

بكل شيء

في ذات الوقت

كل الأنظار توجهت زمن كوفيد-19 إلى المعالجة الإعلامية للجائحة. ولئن اهتمت كل المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية والأممية بالأخبار الزائفة والتضليل الإعلامي ومستقبل المؤسسة الإعلامية خاصة الاقتصادي منه، فإن القطاع نفسه لم يحظ بنفس درجة الاهتمام إن لجهة سلامة العاملين فيه في التغطية أو ظروف تشغيلهم الهش التي كشفت الكورونا، ربما أكثر من أي وقت مضى مدى «سهولة» وسرعة الاستغناء عن فئة كانت هي الأخرى ضمن الصفوف الأولى في حرب كل دولة عربية ضد الوباء.

وسواء أكانت الكورونا السبب المباشر أو أنها عجّلت بأزمة كانت موجودة أصلاً، فإن الالتفات إلى أوضاع الصحافيين عموماً، والصحافيات على وجه الخصوص لم يكن في مستوى تطلعات العاملين والعاملات في المؤسسات الإعلامية سواء تلك التي اتخذت قرارات بالتسريح أو التقليل من الأجور أو حتى العمل عن بعد في حال تحولت الورقية منها إلى إلكترونية.

أجّلت مؤتمرات دولية ومنها مؤتمر اليونسكو الدولي الخاص باليوم العالمي لحرية الصحافة الذي استبدلته بحملة عالمية على وسائل الإعلام وقنوات التواصل الاجتماعي «مزاولة الصحافة بدون خرق ولا محاباة» وعكفت مؤسسات أخرى على رصد الأخبار الكاذبة وثالثة على إصدار أدلة سلامة للصحافيين خلال الأزمة، فيما اقتصر العمل الهش خلالها على بعض البيانات الوطنية أو تضمينه في تقارير النقابات.

ففي تقريرها السنوي لواقع الحريات، سجلت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين في الفترة التي يمسخها

«الصحف الورقية، هل هي آخر ضحايا «كورونا»؟ في الكويت، «لأول مرة في تاريخها... تونس دون صحف ورقية بسبب كورونا»، «كورونا يوقف غالبية صحف المغرب العربي» «تعمق أزمة الصحف الورقية في الأردن بعد توقف صدورها بسبب كورونا وقلة الإعلانات والتوزيع» «الأزمة المالية تطيح بـ 126 إعلامياً وموظفاً في بي إن سبورتس» «مؤسسات أفلست وإيرادات توقفت بسبب كورونا... الجزيرة نت ترصد الأوضاع المالية للصحافة الورقية بالعالم العربي»... هي عناوين لمقالات ربما لم تستوقف لا القارئ العربي ولا أصحاب القرار حتى بعناوينها الفرعية التي تعيل إلى أزمة كبيرة في القطاع في كل البلدان دونما استثناء...

وحتى تدوينات الصحافيين أنفسهم كتلك التي نشرها ياسين بن سعد، من تونس تحت عنوان «المؤسسات الإعلامية تغرق والصحفيون واقعون بين مطرقة الأعراف وسندان الحكومة... في الأثناء نقابتنا تتأمل وتتمهل»...

«العراق.. صحف تعلن الإفلاس» «لبنان... صحافة تصارع الأزمات»، السودان.. كورونا يطيح بالصحف»، «مصر... رصاصات الرحمة»، «تونس.. معاناة»، «الجزائر.. حضور ورقي محتشم» «المغرب.. توقف حتى إشعار آخر»...



وتتفق أبو طعيمة وأمل عويضة، صحافية وباحثة من مصر في اعتبار ما قدره الآخرون تمييزا إيجابيا لفائدة المرأة، على أنه في آخر المطاف تمييز صارخ لتكن أكثر المتضررات مهنيا وبدنيا ونفسيا بقيامهن بدورهن الإنتاجي والإنجابي في ذات الوقت. فالصحفيات حسب أمل «أكثر تضررا بطبيعة الحال بسبب التمييز الإيجابي حيث تم منح الإجازات لكل الأمهات منهن لأطفال تحت 12 عاما لرعايتهم، وبالتالي توقفت معظم الصحفيات عن ممارسة عملهن». وهو ما لاحظته أيضا نائبة المقرر بالمكتب التنفيذي للنقابة الوطنية للصحافة المغربية، مينة حوجيب بتأكيد أنها ولئن لم يتم بالمرّة تسريح الصحفيات ولا الاقتطاع الذي أعلنته بعض وسائل الإعلام بفعل ضغط النقابة والمجلس الوطني للصحافة- جعل الدولة تصرف الدعم المخصص للصحف والجرائد والمجلات الورقية لسنة 2020، قبل موعده- إلا أن ما وصلها من تدمرات الصحفيات من «العمل من البيت الذي يضعف مردوديتهن ويعيق تفرغهن للعمل لأن المسؤوليات البيتية تتشابك في اللحظات نفسها مع المسؤوليات المهنية، ما يجعلهن مرهقات وتحت ضغط

تمييز إيجابي... أم إقصاء على أساس الجنس؟

وتباينت الأوضاع من بلد إلى آخر ومن مؤسسة إعلامية إلى أخرى داخل البلد الواحد- في غياب إحصاءات حسب الجنس- ولم يبرز بصفة صارخة تمييز ضد المرأة في التسريح أو التقليل من الأجور التي يمكن أن تكون أصلا تمييزية قبل الجائحة. في المقابل، عاشت الصحفيات أوضاع تمييزية حتى في التغطية الإعلامية أو في «حرمانهن» من العمل الميداني بقرارات حكومية أو مؤسساتية تمت بشكل كبير مراعاة الدور الإيجابي فيه إن لجهة الأجر أو التزام البيت «فبعض الصحفيات عملن في التحرير وخسرن الميداني ليستأسد به الذكور حتى أن الإيجاز الحكومي وهو رسالة الحكومة اليومية للجمهور لم تكن تحضره سوى صحافية واحدة. فبعض المؤسسات الإعلامية كانت «حساسة للنساء» وفور قرار الحكومة بالطوارئ، طلب إلى الأمهات العاملات بالصحافة العمل بالبيت. كما حصل لبعضهن على ثلثي الراتب فقط» كما صرحت لنا ناهد أبو طعيمة، منسقة وحدة النوع الاجتماعي بمركز التطوير الإعلامي بجامعة بيرزيت بفلسطين.

«303 حالة طرد لصحفيين منها أكثر من 190 حالة طرد خلال أزمة فيروس كورونا بزيادة 153 حالة جديدة مقارنة بتقرير 2019/2018، وأكثر من 432 إعلام بعدم خالص أجور صحفيين في وقتها منها أكثر من 100 حالة منذ انطلاق أزمة وباء كورونا وبزيادة 32 حالة مقارنة بتقرير الحريات للسنة الماضية. وهو ما يعد مؤشرا خطيرا يهدد المهنة ويرفع من حالات التشغيل الهش للصحفيين». وقد فاقت نسبة الصحفيات المتضررات 80% من عدد الصحفيين المتضررين حسب تصريح وافتنا به فوزية الغيلوي، عضوة المكتب التنفيذي للنقابة.

يطرح ذلك إشكاليتين أساسيتين، دون اعتبار الإشكاليات الأخرى المتعلقة بالإطار التشريعي وحرية الإعلام واستقلاليته... تتمثل الأولى في هشاشة التشغيل في قطاع لأسباب يطول شرحها والثانية في هشاشة وضعيتهم الصحفيات خصوصا داخل قطاع تشغيل في حد ذاته يتسم بالهشاشة... وكشفت أزمة الكورونا هشاشة مضاعفة للمرأة العاملة في القطاع الإعلامي العربي، وإن رأينا نماذج منها في مناطق العالم ككل.

إليها بالممارسة في غض للنظر عن البيئة غير المتوفرة أصلا وغير الملائمة للدور الإنتاجي للمرأة وتغافل على أن المنزل، العائلة، الأطفال إنما هي مسؤولية مشتركة بين الأزواج، زادت الجائحة تأكيداً. «ولم يتلقى مجلس نقابة الصحفيين أي شكوى من الصحفيات بخصوص تعرضهن لأي نوع من أنواع الإساءة لحقوقهن حسب تصريح سهير جرادات عضو سابق لنقابة الصحفيين الأردنيين. فالمرأة الصحافية مثلها مثل زميلها الصحفي تضررت من حيث الأجور... حيث تم خصم علاوة المهنة والتنقلات والزيادة السنوية لجميع الصحفيين إناثا وذكورا العاملين في قطاع الإعلام الرسمي (وكالة الأنباء والإذاعة والتلفزيون). ولم يحصل الزملاء والزميلات من العاملين في الصحف اليومية على رواتبهم عن أشهر أفريل / أبريل، ماي/مايو وجوان/ يونيو، وذلك لوجود ضائقة مالية في الصحف التي توقفت عن الإصدار... وخلال الجائحة، استمر عدد من الصحفيات في العمل الميداني، وأخريات قمن بالعمل من المنزل، حالهن حال الزميل الصحفي.. وإذا ما كان هناك من تضرر خاص بالصحافية، فهو أن عملها أضيف إلى مهامها المنزلية، ومهام مراقبة ومتابعة تدريس الأبناء عن بعد إلى جانب العمل المهني الذي لم يعد له وقت محدد». هذه النقطة الأخيرة تحديدا جاءت في سلم أولويات الصحفيات في أكثر من بلد سواء كن يعملن بصفة قارة أو أنهن «فريلانسر» وهو ما عبرت عنه هدى الطرابلسي، صحافية من تونس «ربما انعكاسات كورونا على الصحفية الفريلانسر مضاعفة بالصحفي وحتى الصحافيين القارين من الجنسين. فالحجر منعي من الذهاب إلى العمل في الإذاعة التونسية وبالتالي لم تحصل



Shems FM (page officielle) ✓
3 mai · 🌐

تسرب خطأ: رئاسة الحكومة تؤكد أن الأطفال دون 15 سنة يخضعون للحجر الشامل وليس أمهاتهم



WWW.SHEMSFM.NET

SHEMSFM.NET

تسرب خطأ: رئاسة الحكومة تؤكد أن الأطفال دون 15 سنة يخضعون للحجر الشامل وليس أمهاتهم

👍 🤔 😬 3,4 K

734 commentaires 4,4 K partages

👍 J'aime

💬 Commenter

➦ Partager

Voir les commentaires précédents

Plus anciens



Jamil Jamel
السلطة للطفل في الأحياء الشعبية والفقيرة

J'aime · Répondre · 6 sem



Mon Mon Cef
هههههه

J'aime · Répondre · 6 sem



Tarek Boukadida
غلطة ولا موش غلطة ياخي مشعتوش بالراحة تماك نهار
كامل في الشارع تو كجيتو حد الخدمة

J'aime · Répondre · 6 sem

الاعتماد فيها زمن الحجر مبدأ التعليم عن بعد، السهر على متابعة الأطفال لدروسهم الافتراضية، وهو ليس بالأمر الهين. فكلما أقرت جهة بعدم التمييز في نواحي عديدة، إلا وبرزت هذه النقطة كآخر ما يتم التطرق إليه باعتبارها إما ثانوية أو أنها طبيعية أو أنه يتم التفتن

نفسى ملحوظ، بقوة الأشياء، خصوصا أن فترة الحجر تزامنت مع شهر رمضان ومتطلباته وإكراهاته، ثم أن الجائحة تفرض العناية بنظافة البيت وتطهيره... ووقاية الأسرة من الفيروس وهذه المهمة ظلت ملقاة على عاتق النساء بالأساس». يضاف إلى ذلك في البلدان التي تم

على راتب شهر أفريل/أبريل. ويزداد الطين بلة فترة حجر تفرض العمل من المنزل رفق طفلتين. يصبح العمل شبه مستحيل بحكم أنني المسؤولة عن كل ما يخص شؤون المنزل تقريبا من تنظيف وطبخ وتوفير حاجيات الأطفال والعائلة ككل...وثن انعكست فترة الحجر على نسق العمل وبالتالي انخفاض الأجر، باعتباري مراسلة أيضا لموقع عربي، إلا أن ذلك لم يقلقني بقدر ما أقلقني التعب النفسي والمعنوي الناجم عن إحساس بالمسؤولية عن كل شيء في ذات الوقت... وهو ما يمكن أن يقتل طموحاتي المهنية». وتضيف حنان رحاب صحافية بالأحداث المغربية وهي ممن أجبن على الاستبيان «حصل زمن الكورونا ارتفاع ساعات العمل، التوقيف المؤقت عن العمل مس الصحافيات أكثر من الصحافيين، كما سجلنا عدم احترام مسؤولي التحرير لأوقات العمل وتجد رئيس تحرير يتصل بالزميلة الصحافية خارج أوقات العمل... ناهيك عن استغلال إمكانية العمل من البيت بمضاعفة ساعات العامل بالنسبة إلى الزميلات الصحافيات خاصة أن أغلبهن اخترن العمل عن بعد...» ولا يعد ما سبق شكوى للصحافيات فقط ذلك أن الصحافيين لاحظوا «أسر الصحافية» كما يقول صالح محمد عمار من جريدة الغد الأردنية «ربما زميلاتنا الأكثر تضررا، حيث وقعت الصحافية أسيرة البيت والأولاد الذين يبقون بالمنزل، ما يؤثر على سير عملها حتى عن بعد»...

«التمييز الإيجابي» : قبول حمائي ورفض تام

في المقابل، تعتبر بعض النقابات هذا الإجراء حمائيا للنساء اللاتي لم يكن حسب هشام يونس، عضو مجلس نقابة الصحفيين المصرية المنتخب «أكثر

تضررا لأننا عملنا مناشدة نطلب فيها تخفيف العمل عن الزميلات وخاصة اللاتي عندهن أطفالا. المؤسسات أعفت الزميلات من الحضور وتم الشغل أون لاين وبالتالي فهن كن أكثر حماية وذلك استجابة من المؤسسات الإعلامية لمناشدة النقابة التي كانت فورية»، بما يعني أن النقابة دافعت عن هذا الإجراء إما لاعتبارات تقديم الدور الإيجابي منه على الإنتاجي أو لاعتبارات حماية فئة رأوا فيها أكثر هشاشة في مواجهة كوفيد-19. وثن لم يتوصل زميله محمود كامل عضو مجلس نقابة الصحفيين المنتخب حتى هذه لحظة تصريحه لكوتريات شهر جوان/ يونيو شكوى من إغلاق مؤسسة إعلامية، بل أخرى شفهية من أكثر من مؤسسة تتعلق بتخفيض أجور وتسريح بعض الزملاء، فإنه يعتبر الضرر واقع على الصحفيين والصحافيات على حد سواء». «وقد تكون الصحافيات أسوأ حظا» حسب محمود كامل، «خاصة من لديها أطفال لأن طبيعة العمل في هذه الظروف فرضت على المؤسسات الإعلامية منح الصحافيات حق العمل من المنزل لرعاية الطفل وبالتالي في حالات تخفيض الأجور أو التسريح تكون الصحافية أكثر تضررا... الواقع مؤلم من قبل كوفيد-19 وبالتالي فهو الآن أكثر إيلا، القوانين ليست في صالح الصحفيين وتكبل يد النقابات بالإضافة إلى أن النقابات أصلا لا تقوم بدورها على الوجه الأمثل».

صحافيون وصحافيات وهياكل ممثلة للمهنة ترى في تخصيص الصحافية بإجراءات بعينها تحديدا لدورها وتقزيمها لعملها، وصحافيون وصحافيات وهياكل ممثلة للمهنة ومؤسسات

حكومية ترى في هذا التخصيص تمييزا إيجابيا لتمكين الصحافية، باعتبارها امرأة من القيام بواجباتها العائلية، إلى جانب المهنة منها دون اعتبار الصحافي أي الرجل طرفا فيها. ويطفو مرة أخرى على السطح تكبيل المرأة أيا كانت طبيعة عملها بدور عليها أن تنفرد به لوحدها في ذهنية المجتمع وذهنية واضعي السياسات والقائمين على القطاع أحيانا.

ولا ننسى الجدل الذي قام في تونس حول الأمر الحكومي يتعلق بضبط إجراءات الحجر الصحي الموجه والذي نص على أن عددا من الأشخاص سيظلون خاضعين للحجر الصحي الشامل وذلك خلال فترة الحجر الصحي الموجه التي انطلقت يوم 4 ماي/مايو، من ضمنهم «الأمهات اللاتي لا يتجاوز سن أبنائهن 15 سنة». وجد الناشطون والناشطات والمنظمات الحقوقية والصحافيون والصحافيات وعدد لا يستهان به من النساء أنفسهن في القرار، تعبيرا عن فكر ذكوري يوجه سياسات الحكومة مما أدى بهذه الأخيرة إلى سحب النقطة المتعلقة بالنساء بتلعت تسرب خطأ بالنص الذي أدرج بالرائد الرسمي، وأن «الأطفال دون سن الـ15 سنة يخضعون للحجر الصحي الشامل وليس أمهاتهم...» وكان جدلا مجتمعيا وحقوقيا ونسويا وسياسيا وإيديولوجيا حتى أن بشير واردا، رئيس تحرير سابق بوكالة تونس إفريقيا للأنباء كتب تدويته بعد تراجع الحكومة عن القرار «حجب المرأة التي لها أبناء دون 15 سنة (متحدثا عن نص القرار). يستلذون إذلال المرأة بشكل مفضوح ضاربين عرض الحائط بالدستور.

من الصحفية التونسية صبرة الطرابلسي التي تتحدث عن تغيير شخصي في مقاربة العمل «بالنسبة لي كانت فرصة لخلق أفكار جديدة ومتابعة المستجدات والأحداث والعمل عن بعد من أجل أداء الرسالة الإعلامية». وهو ما لاحظته ملك يوسف الخوري من يونيفرسال بدبي بتأكيدا أن إبداعات زميلاتها ازدادت وأن «المنتج الإعلامي أصبح بسيطا ومفيدا». وشكلت أزمة كوفيد-19 بالنسبة إلى الصحفيات في لبنان حسب حياة الحريري، الرئيسة التنفيذية لمؤسسة دياكتيك « لإثبات جدارة عالية وتميز في عملهن رغم اقتطاع ما يقارب النصف أو أكثر من المعاشات والعمل بساعات إضافية دون بدل للصحافيين والصحفيات على حد سواء».

ومن المواقف الطريفة، تلك التي عاشتها الصحفيات، وربما أيضا الصحافيون في تدخلاتهم التلفزيونية المباشرة والتي جعلت مبروكة خدير، صحافية ومراسلة إخبارية تدون على إثر تدخل مباشر على قناة البي البي سي «يوميات صحافية في الحجر الصحي : عندما تكون محاصرا مع طفلك في الحجر الصحي ويصبح التحكم في الطفل ومطالبته بالصبر أمرا معقدا، ويصبح العمل عن بعد تحديا صعبا. عندما تدرك جسامته الموقف يصبح تدخل ابنك معك في المباشرة ضربية للحجر الصحي...شاهين يدخل علي في اللحظات الأخيرة من لايف مع قناة بي بي سي والمذيعات تعالج الموقف بكل هدوء وابتسامته هونت علي المهمة...اختبأ شاهين تحت الطاولة بداية وبدأ يجلب رجلي فحاولت التركيز على المداخلات، ثم بعد أن فشل في تشتيت تركيزي دخل في الكادر، ولحسن الحظ كان في اللحظات الأخيرة من تدخله ما سهل علي الأمور...»

مختلفة عن زملائهم الصحافيين زمن الكورونا فكان نفس التعامل بالنسبة إلى الجميع وما يسري على زملائهن يسري عليهن. لا يوجد فرق بين الرجل والمرأة، الرجل يعود إلى البيت كأم، حتى لو أردنا حماية الصحافيات تحت بند حماية الأسرة لن يستقيم ذلك. فوجود الأب أساسي في المنزل كما الخطر الذي يواجهه كلاهما على الاثنين في موضوع تغطية نشر الوباء والأخبار والمناطق الموبوءة». وأضافت « لذلك عندما تتطلب العمل عن بعد، شمل ذلك الجميع من صحافيات وصحافيين، فترة الحجر ليعودوا كلهم بعدها إلى مكاتبهم وعملهم الميداني». ومن ضمن الذين توصلنا بإجاباتهم وإجاباتهم، كثيرا ما ورد مصطلح «تقييد الحركة للصحافيات زمن الكورونا» ويعتبر مضر للمومني، صحفي أول فلسطيني يعمل بمؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردنية أن «الإعلامية قيدت بشكل كامل بحجة أنها أنثى» أو تحولت حياتنا إلى حياة إلكترونية وفي ذلك إحساس بالضمير من إجراءات خصت النساء دوننا عن الرجال في المشهد الإعلامي إن بقرار حكومي أو مؤسسي أو أيضا اختيارا من بعضهن، من جهة وعدم قبول الافتراضي من جهة أخرى.

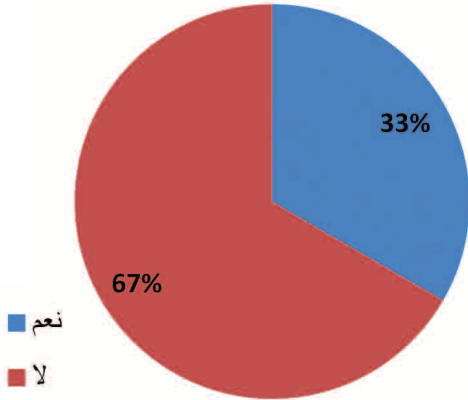
وبرزت لدى الصحافيات على وجه الخصوص مشكلة «العمل التكنولوجي» حيث أقر البعض منهن بعدم تمكنهن من معالجة تطبيقات قديمة ومستجدة للمشاركة عن بعد في وقت أصبح فيه، حسب هاني الهزايمة، مساعد رئيس تحرير «آراب نيوز» بالسعودية « أصبح الاعتماد على الأخبار في غالبيتها عن طريق الإيميلات ووسائل التواصل الاجتماعي»، الأمر الذي يشكل ضغطا أكبر على الصحافيات المطالبات بمسؤوليات أسرية. وأتت إجابة وحيدة

وتعد الصحافيات في الجزائر الأكثر تضررا من أزمة كوفيد-19 حسب كمال عمارني، الأمين العام للنقابة الوطنية للصحافيين لأسباب عديدة. «أول الأسباب هو أنهم يشكلون الأغلبية في قطاع الإعلام، يضاف إلى ذلك ما أحصلته النقابة من اختفاء ستين عنوانا منذ بداية السنة لأسباب مالية ومنافسة الصحف الإلكترونية والقنوات التلفزيونية أضيف إليها زمن الجائحة اختفاء صحيفة النهار وتسريح صحافييها وقناة «دزاير تي في» بعد تسعة أشهر لم يتحصل خلالها صحافيوها وصحافياتها، كما حاول بعض ملاك الصحف تخفيض أجور الصحافيين لكن النقابة حالت دون ذلك». وفي ذات السياق يقول مصطفى نصر رئيس مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي باليمن «للأسف كان التأثير السلبي لتفشي الفيروس أكثر على الصحافيات نظرا للأعباء الإضافية التي تحملتها الصحافيات في المنزل جراء توقف المدارس الأمر الذي أدى إلى تراجع إنتاجهن الصحفي... الكثير من الصحافيات اليمنيات يعملن بالقطعة، ونظرا لتوقف العديد من الصحف أو تراجع الإيرادات المالية للكثير من وسائل الإعلام، فقد تأثرت الصحافيات بصفة مباشرة من الأزمة».

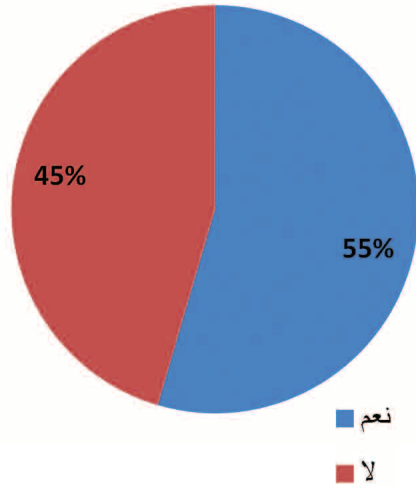
ملتزمون بعدم التفرقة

وبرزت مواقف أخرى في ارتباط خاصة بتمكين أو بانخراط أو باقتناع بمقاربات مناهضة للتمييز. وهو ما تبين من تصريح عهدية أحمد، رئيسة جمعية الصحافيين بالبحرين عندما قالت «نحن ملتزمون بعدم التفرقة بين رجل وامرأة ذلك أن للبحرين كرسى في مجلس الجندر التابع للاتحاد الدولي للصحافيين يفرض علينا الفرص المتكافئة للجنسين. فحتى الصحافيات رفضن معاملتهن معاملة

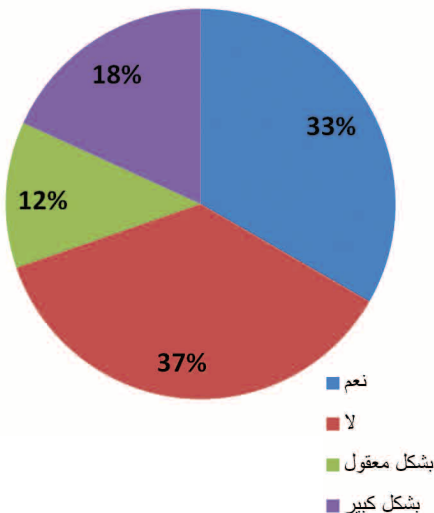
هل تم تسريح / طرد إعلاميين / ات فترة الحجر الصحي ؟



هل تسلموا / ن مستحقاتهم / هن ؟



هل تأخرت رواتب الإعلاميين / ات زمن الحجر الصحي ؟



Stand up - free-vector

ولا يمكن لنا التطرق إلى هذا الموضوع دون الإشارة طبعا إلى مشهد استقطابات بامتياز في ما بين السياسي والاقتصادي، عموما والإعلاني والايديولوجي والتشريعي والحقوقي، يجعل من الإعلام أو من المهنة تزرع تحت ضغوطات عديدة زمن السلم، فما بالنا زمن الحرب. ففي البلدان التي تعرف حروبا ونزاعات، يصعب استخراج العوامل المباشرة لتدني الأوضاع من تلك التي ساهمت في تكريسها. يقول نشوان السمييري، مستشار إعلامي ومدرب « أما عن كون الصحفيات اليمنيات أكثر تضررا من كوفيد-19، فمؤكد في غياب إحصائيات أو حالات مثبتة -سوى ربما لدى بعض مراكز الرصد المختصة- أن الصحفيين اليمنيين قد نالهم ضرر كبير منذ اندلاع شرارة الحرب الأولى على مستويات عدة مثل : اقطاع الرواتب، ومصادر الدخل بإغلاق وسائل الإعلام التي كانت موجودة، والتضييق على الحريات الإعلامية والصحفية والاعتقالات، وتحول كثير منهم إلى العمل في مجالات رزق أخرى غير صحفية. ولا نعتقد أن الصحفية اليمنية هي بمعزل عن التأثر بالحرب في سياقها العام، ولا نعلم بعد يقينا عن تأثير كوفيد-19 على مهنتها لغياب وسائل الإعلام المستقلة نفسها، لكننا نذهب بكل شفافية إلى القول إن «الحرب في اليمن هي كورونا الحقيقية» أما كوفيد-19 فلا ذنب له في مآسي قطاع الإعلام اليمني، وهو منها برئ» جراء تداخل الأوقات، قدرتهن الخارقة والمضنية صحيا ونفسيا في الاهتمام بكل شيء في ذات الوقت دونما سند، تمييز على مستوى الاقطاع وقرارات الحجر...

استندنا في جزء من هذا التقرير الصحفي إلى استبيان شارك فيه 33 صحافيا وصحافية من 12 دولة عربية (الأردن، الجزائر، السعودية، العراق، المغرب، اليمن، تونس، الإمارات، سورية، فلسطين، لبنان ومصر) بينت من ناحية تضاربا في المعلومات في ما بين الصحفيين والهيكل المشرفة على المهنة، ونقصا فادحا في الإحصاءات حسب الجنس. كما تبيننا علل القطاع التي يعيشها العاملون والعاملات على حد السواء فيه، لكنها تتضاعف زمن الأزمات لتلقي بظلالها على العاملات بصفة مضاعفة. ولعل النقطة الأبرز التي انبثقت عن الاستبيان تتمثل في وعي الصحفيين بالانعكاسات المختلفة لأزمة كوفيد-19 على زميلاتهن : العمل بالبيت الذي تسبب في ضغط نفسي كبير عليهن، تقييد تحركهن فقط لاعتبارات دورهن الإباي، حالة الإرباك لهن ولأسرهن جراء تداخل الأوقات، قدرتهن الخارقة والمضنية صحيا ونفسيا في الاهتمام بكل شيء في ذات الوقت دونما سند، تمييز على مستوى الاقطاع وقرارات الحجر...

الأثر الاجتماعي والاقتصادي لكوفيد - 19 وتوصيات في السياسات

الأسر، لعل أبرزها القلق بنسبة 49 بالمائة يليه الشعور بالخوف بنسبة 41 بالمائة وترتفع هذه الأخيرة في صفوف الأسر التي تعيلها نساء (مقابل 40 بالمائة في صفوف الأسر التي يرأسها رجال). وتختلف اهتمامات الأسر خلال الحجر الصحي وفقا لعامل جنس رئيس العائلة بنسبة طفيفة. ف68 بالمائة من الأسر التي يرأسها رجال قضت وقتها في مشاهدة المسلسلات والأفلام والمطالعة أو أي نشاط فكري آخر، في حين كانت هذه النسبة 61 بالمائة في صفوف الأسر التي تعيلها النساء. ويلجأ 11 بالمائة من أرباب الأسر إلى طلب رخص الخروج مقابل 4 بالمائة لربات الأسرة. واضطرت 30 بالمائة من النساء، وفق البحث، إلى التخلي عن الفحوصات الدورية للحمل فترة العزل الصحي، 27 بالمائة منهن في الوسط الحضري و33 بالمائة في الوسط الريفي.

وكانت المندوبية قد قامت قبل البحث المذكور أعلاه بتقديم نتائج البحث الظرفية لدى الأسر للتلاشية الأولى من سنة 2020 أين تبين أن مستوى ثقة الأسر عرف، خلال الفصل الأول من سنة 2020، تراجعاً مقارنة مع الفصل السابق ومع نفس الفصل من السنة الماضية. كما سجل توقع تدهور حاد في مستوى المعيشة. «وتوقعت وفقاً لذلك 28,6% من الأسر تدهوره و47,5% استقراره في حين 23,9% ترجح تحسنه. وهكذا، سجل رصيد هذا المؤشر وأدنى مستوى له منذ الفصل الرابع من سنة 2016 مستقراً في ناقص 4,6 نقطة عوض ناقص 2,2 نقطة خلال الفصل السابق و10 نقاط خلال نفس الفصل من السنة الماضية». وبالنسبة إلى الوضعية المالية للأسر، فقد وردت الآراء أكثر تشاؤماً حيث «صرحت 62,7% من الأسر، خلال الفصل الأول من سنة 2020، أن مداخيلها تغطي

هي مجموعة من ورقات السياسات الموضوعاتية التي تصدرها إلكترونيا كل من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. شملت الأوراق مواضيع التكلفة الاقتصادية لفيروس كورونا على المنطقة العربية، بما في ذلك التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر والفقر وانعدام الأمن الغذائي في المنطقة. ومن ضمن الأوراق المنشورة، تلك التي عنوانها «أثار جائحة كوفيد 19 على المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية والتي أقرت بانعكاسات قد تكون سلبية على صحة المرأة والفتاة الجنسية والإبائية، ذلك أنه «غالبا ما تؤدي الجهود المبذولة لاحتواء تفشي جائحة كوفيد 19 إلى تحويل الموارد المالية المتوفرة إلى مجالات تعتبر ذات أولوية، مما يزيد من صعوبة حصول المرأة على الخدمات الصحية». وفي ظل بطالة عالية في صفوف النساء بلغت 19 بالمائة عام 2019، مقابل 8 بالمائة من الرجال، «فإنه من المتوقع خسارة النساء ما يقارب 700 ألف وظيفة من ضمن 1.7 مليون يتوقع خسارتها في المنطقة العربية جراء الجائحة». وستزيد هذه الأخيرة من تفكير النساء، خاصة من يعلن الأسر من ضمنهن. وحيث «تعمل نسبة 61,8 بالمائة من النساء في القطاع غير النظامي من مجموع العاملات عموماً، فإنه من المنتظر أن يشهد القطاع برمته تضراً وينعكس بالتالي ذلك على النسبة الأكبر من العاملين فيه، أي النساء.

اصدال محبري - كوثر

«تأثير جائحة فيروس كورونا على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للأسرة»

هو بحث وطني أنجزته المندوبية السامية للتخطيط بالمغرب شهر أفريل/أبريل 2020. شمل البحث 2350 أسرة من فئات سوسيو-اقتصادية مختلفة في الريف والحضر. وكشف البحث عن أن معظم العائلات على علم بمراكز الإحاطة والتبليغ عن الجائحة، غير أن نسبة الأسر التي تعيلها نساء كانت أقل بنسبة 72 بالمائة مقابل 85 بالمائة للأسر التي يرأسها رجال. وكان للجائحة على المستوى النفسي عدة انعكاسات سلبية على

كما ينتظر حسب الورقة تسجيل فجوة تكنولوجية بين الفتيات والفتيان. «فاقتناء الحاسوب قد يتعذر على الإناث ليس بفعل ارتفاع ثمنه فحسب، بل أيضا بسبب معايير تمييزية في الأسر (...). ويخشى أن هذه الممارسات ستعوق النساء والفتيات على الحفاظ على وضعهن التعليمي والمهني أثناء فترة العزل، وستضعف آفاق نجاحهن وازدهارهن عند انحسار الجائحة... واستنادا إلى معطى يفيد أن نصف الإناث في المنطقة أي 84 مليون من النساء غير متصلات بالانترنت، أو أنهن غير قادرات على استخدام الهواتف المحمولة، يتبين عدم قدرتهن على الوصول إلى المعلومات مما يزيد من عزلتهن.

«جائحة كوفيد - 19 : من التفاوت والهشاشة إلى الفقر والبطالة»

دراسة صدرت شهر ماي/مايو عن المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، قام بها الدكتور عزام محجوب، أستاذ الاقتصاد بالجامعة التونسية. قدم الباحث من خلال هذه الدراسة المستندة إلى الإحصاءات والمعطيات، السيناريوهات المحتملة لما بعد كوفيد - 19.

وخلص إلى أن المسألة الاجتماعية ستحتل صدارة الاهتمامات وتكون محورية ليس في تونس فحسب، بل في مختلف بلدان العالم. حيث أن تونس لا تحتكم على إحصاءات القطاع غير المهيكل، أو أنها ليست بالدقة الكافية، فمن المنتظر أن تكون الفئة الأكثر تضررا من الجائحة هي الفئة المرتبطة به.

وتقسم الدراسة هذه الفئة إلى نوعين. تتمثل الأولى منها في العاملين في القطاع غير المهيكل سواء بعقود منتهية المدة (16.3%) أو عقود موسمية (32%) أو دون عقود بالمرّة (42%). ويضم النوع الثاني العمال الذين تلجأ إليهم الأسر التونسية ومن ضمنهم عاملات المنازل، فيما خصت الدراسة المؤسسات الصغرى والحرفيين والحرفيات بحيز من التحليل لاستخلاص أن العاملين والعاملات فيها سيكونون الأكثر تضررا من البطالة والفقر في الآن ذاته.

«التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية»

هي دراسة صدرت شهر أفريل/أبريل 2020 عن صندوق النقد العربي، أجراها د. الوليد أحمد طلحة. وقدمت



Stand up - free-vector

فئات العاملين في القطاع غير المنظم والزراعة واللاجئين التي تكون فيها نسبة النساء هي الأعلى. فهن العاملات بنسب كبيرة في المصانع التي من المرجح أن تكون أكثر تضررا من تداعيات الكورونا، وهن من يعملن بنسب كبيرة أيضا في المؤسسات الصغيرة «التي تصمد أقل من غيرها أمام الأزمات»، مما سيؤدي إلى انهاء العقود. وتزداد أوضاع المرأة العاملة نصف الوقت هشاشة المعرضات أكثر من غيرهن للطرد. وتنتهي الدراسة هذا الجزء منها بنقطة تفاؤلية تعتبر الأزمات فرصة لمراجعة التفاوتات خاصة أن النساء هن من ناحية مساهمات أساسيات في الاقتصاد وبرهن من ناحية أخرى أنهن كن بالفعل أغلبية في مواجهة الجائحة على الصعيد الاجتماعي والصحي والتعليمي. كما كن نشيطات جدا في بعث مبادرات لمؤسسات في ارتباط بمكافحة الجائحة.

مصاريفها، فيما استنزفت 32,5% من مدخراتها أو لجأت إلى الاقتراض. ولا يتجاوز معدل الأسر التي تمكنت من ادخار جزء من مداخيلها 4,8%.

الاستجابة إلى جائحة كوفيد 19 في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

دراسة أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في جوان/يونيو 2020 وتطرقت ضمنها إلى أوضاع المرأة والشباب من ضمن مواضيع كثيرة. «فعلى الرغم من أن الجائحة في جانبها «المرضي» كانت أقل وطأة على النساء مقارنة بالرجال، إلى أنه من المحتمل أن تتأثر نساء المنطقة، بتداعياتها الاجتماعية والاقتصادية». فالجائحة ستعمق، حسب الدراسة، التفاوتات والتمييز الموجود أصلا فيما بين الذكور والإناث. وتتمس هذه المخاطر بشكل خاص

الدراسة قراءة ضافية للتداعيات الاقتصادية على المستوى العالمي، دولاً وتجمعات وكتل، وكذلك أثرها على الدول العربية، مرفقة بالسياسات المتبناة لتجاوز تداعيات الفيروس بلداً ببلد. ورغم أن السياسات النقدية التحفيزية سوف تساعد على تحفيز الطلب الكلي في الاقتصاد من خلال تحفيز النمط الاستهلاكي وتشجيع الاستثمار، إلا أنه يتعين على الحكومات العربية أن تحترز من تداعيات ذلك على موازنتها وعلى أوضاع القطاع الخارجي وعلى أسعار صرف عملاتها وعلى تدفقات رؤوس الأموال.

وتعد الدراسة من الأهمية بمكان، في فهم الإطار الاقتصادي بكل مكوناته المالية، وحجم الدين والنقدية والمصرفية والخدماتية والتجارة السلعية والأسواق المالية العربية والنفطية، وكذلك أبرز مساهمات المؤسسات الكبرى في الحد من تداعيات الجائحة.

جائحة كورونا وأثارها واستراتيجيات التكيف بين الفلسطينيين، استطلاع رأي من إعداده نادر سعيد وآخرون لفائدة مركز العالم العربي للبحوث والتنمية

تم إجراؤه من خلال منصة إلكترونية (Online Survey) في ماي/ أيار، وشارك في الإجابة عليه 650 فلسطينياً من الذين يعتبرون ناشطين اجتماعياً واقتصادياً، 74% منهم في الضفة الغربية، و26% في قطاع غزة. وقد كانت مشاركة النساء في هذا الاستطلاع (52%) أكبر من مشاركة الرجال (48%).

صرح 71 بالمائة في إطار هذا المسح، بأن دخل الأسرة قد تراجع (بشكل كبير أو محدود) بسبب الجائحة، بينما صرحت 85 بالمائة بأن الأعباء المنزلية الملقاة على عاتقهن قد زادت، مقارنة مع 40 بالمائة من الرجال، و41 بالمائة من النساء صرحن بأن واجبات العناية بالأطفال قد زادت، مقارنة مع 32 بالمائة من الرجال.

ومن الجدير بالذكر حسب الاستطلاع، أنه قد تمت ملاحظة اختلاف في أنماط البيانات فيما يتعلق بالإجابات الخاصة بانخفاض دخل الأسرة بسبب فيروس كوفيد - 19 : أشارت حوالي ثلاثة أرباع النساء (76%) إلى أن دخل الأسرة قد شهد انخفاضاً (56.4%) أو أنه قد انخفض إلى حد ما (19.6%)، مقابل ما يقارب ثلثي الرجال (65.5%) الذين أشاروا إلى الأمر نفسه (42.1% و23.4%، على التوالي). كما أفاد 33.1% من الرجال بأن دخل الأسرة لم يشهد انخفاضاً مقارنة بحوالي 20.9% لدى النساء. وتعتبر هذه النتائج المتباينة لدخل الأسرة مفاجئة في ظل الافتراضات بأن الغالبية العظمى من الأسر المشاركة في هذا الاستطلاع تتألف من أزواج (زوج وزوجة). وفيما يتعلق بهذه الملاحظة، فإن التفسيرات المحتملة قد تتمثل في أنه ربما أن النساء مسؤولات بشكل أكبر عن شراء مستلزمات المنزل، وبالتالي فإنهن أكثر مواكبة للتقلبات في دخل ومصاريف الأسرة و/ أو أن الأسر التي ترأسها نساء قد شهدت انخفاضاً في الدخل بشكل أكبر من الأسر الأخرى الأقل قابلية للتعرض للآثار.

ولئن أفادت 84% من النساء المشاركات و88% ممن تتراوح أعمارهن بين 18 و30 سنة بأنهن يشعرون بالضغط النفسي،

إلا أن 47.9% من النساء المشاركات في الاستطلاع أشرن إلى قيامهن بعملهن بشكل كامل من المنزل بدلاً من مكان العمل مقابل 34.1% بين الرجال. من ناحية أخرى، كانت نسبة الرجال الذين أشاروا إلى أن العمل من المنزل ينطبق عليهم إلى حد ما (22.7%) أو لا ينطبق على الإطلاق (40.1%) أعلى منها بين النساء (10.4% و34.0% على التوالي). في ذات الوقت، أجابت 7.7% من النساء قائلة «لا أعرف / لا إجابة». وقد لوحظت اتجاهات مماثلة في إجابات المشاركات على الأسئلة التي كانت تتعلق بفقدان الوظائف بشكل كلي (9.5%) أو توقع فقدانها في المستقبل (14.7%)، ومن المرجح أن ذلك يعود إلى انخفاض المعدلات الإجمالية لمشاركة الإناث في القوى العاملة.

بصدد الإنجاز: الآثار الناجمة عن جائحة كورونا «كوفيد-19» على الأسرة والمرأة البحرينية

أعلن المجلس الأعلى للمرأة بالبحرين شهر ماي/ مايو عن تعاونه مع الجامعة الملكية لبنات لإعداد دراسة علمية حول تجربة مملكة البحرين في تحجيم الآثار الناجمة عن جائحة كورونا على الأسرة والمرأة البحرينية، وذلك بهدف إبراز الجهود الوطنية الداعمة للأسرة والمرأة البحرينية في مختلف المجالات كالإقتصادية والاجتماعية والتعليمية لمواجهة الانعكاسات السلبية للجائحة، وتسهيل الضوء على دور المرأة كمورد غني في دعم وطنها في هذه الظروف المستجدة، بالإضافة إلى تسليط الضوء على الفرص والتحديات التي تتعامل معها نظم الحماية الاجتماعية في الحد من مخاطر وآثار هذه الأزمة على أفراد الأسرة البحرينية. ●

المرأة هي الأكثر تأثراً بسبب جائحة كورونا

د. غسان نمر - فلسطين

تسبب فايروس كورونا في خلق حالة عالمية جديدة على مستوى كافة دول العالم، فهذه هي المرة الأولى التي يتوحد فيها المشهد الدولي كله في ذات الصورة ونفس الإجراءات، شوارع خالية وأسواق مغلقة فارغة وتوقف شبه كامل لحركة الطيران بين البلدان واجراءات حجر صحي ومنزلي وتقييد للحركة في جميع الدول تقريباً.

COVID-19



إن هذا الواقع الجديد الذي قيّد الشعوب كلها وجمع الأسر لأيام عديدة في البيوت دون حركة أو تنقل، أو عمل كان له انعكاسات كبيرة على الناس بمختلف أنواعهم ومستوياتهم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وهو ما جعل المنظمات الدولية كلها تحذر من انعكاسات هذا الوضع على الواقع المعيشي والنفسي للمجتمعات سواءً تلك التي تعتبر متقدمة أو التي تعد في طور النمو، وهو ما جعل منظمة الأمم المتحدة تقول: «أدت الجائحة العالمية إلى زيادة كبيرة في القيود المفروضة على حرية تنقل الأشخاص في جميع أنحاء العالم، وإلى ورود تقارير مثيرة للقلق عن إساءة استخدام تدابير الطوارئ للإمعان في تقويض حقوق الإنسان وسيادة القانون، وأدى ذلك إلى أثر سلبي على الحيز المدني وعلى قدرة المجتمعات المحلية والأفراد على ممارسة حقهم في التجمع السلمي وحرية التعبير».

الواقع الذي يعيشه العالم اليوم تعيشه كذلك فلسطين، التي تعتبر بلداً ذو حالة نادرة في واقعه السياسي وتقسيماته الإدارية. فواقع مدن وولايات الضفة الغربية مختلف عن الواقع في قطاع غزة من كافة الجوانب سواءً المعيشية أو النفسية أو حتى أدوات الحكم وتسيير إدارات الحكومة وشؤون المواطنين، وهو ما ينعكس بشكل كامل على التركيبة السكانية وعلى الوضع الاقتصادي وما يترتب عليه من أوضاع نفسية لكل أفراد المجتمع سواء كانوا رجالاً أو نساء.

تعتبر فلسطين من البلدان التي تفرض العادات والتقاليد فيها تحمّل الرجل للمسؤولية الأكبر في الأسرة وهذا يبدو واضحاً من أن نسبة الأسر التي ترأسها المرأة في فلسطين تبلغ 11.4 من إجمالي عدد العائلات في فلسطين حسب آخر الدراسات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في شهر آذار 2020. ولا تعني هذه النسبة بالضرورة أن دور المرأة أقل من دور الرجل باعتبار أنها دوماً شريكة له في تحمل مسؤوليات وأعباء العائلة بكل الجزئيات كونها تتقاسم معه الأحمال اليومية كلها، وهو ما يعني أن الانعكاسات الاقتصادية لفيروس كورونا على المجتمع الفلسطيني كانت ضاغطة بشكل كبير على النساء أكثر منها على الرجال، وذلك للأسباب التالية: أولاً أن نسبة الفقر لدى الأسر التي ترأسها المرأة بشكل، حيث بلغت نسبة المساعدات المقدمة بشكل دوري وعلى مدار العام من قبل وزارة التنمية الاجتماعية للأسر التي ترأسها نساء 41.5% بعدد يبلغ 47,567 من المساعدات التي تقدمها الحكومة الفلسطينية للأسر المعوزة ممن لا يملكون دخلاً شهرياً في فلسطين.

كورونا تحاصر النساء في السوق كما في الحيز الخاص الذي ترأسه

إن الرقم الوارد أعلاه يظهر أن نسبة الفقر لدى الأسر التي ترأسها نساء كبيرة حيث تبلغ هذه النسبة قرابة 45% منهن وهي نسبة عالية تدل على أن قدرتهن على إيجاد فرص عمل معدومة إن لم تكن متدنية. ثانياً أن توقف عجلة الاقتصاد الفلسطيني أدى إلى ارتفاع نسبة الفقر لدى عديد الشرائح الاجتماعية ممن يعملون في القطاع الخاص وفي قطاع الأعمال الحرة، وانعكس ذلك بشكل كبير على النساء اللواتي كن يعملن في قطاعات مختلفة حيث بلغت نسبة المساعدات المالية للنساء اللواتي تم تسجيلهن ضمن قوائم «الفقراء الجدد» الناتجة عن انعكاسات جائحة كورونا 50% من المساعدات المقدمة بعدد إجمالي بلغ 10,370 امرأة. من الواضح هنا أن الضغوطات الاقتصادية على النساء خلال جائحة كورونا كانت كبيرة بشكل كبير، ويرجع ذلك إلى تعطل أبرز القطاعات التي تعمل فيها النساء في

فلسطين وأهمها كان قطاع الحضانات ورياض الأطفال، وهو ما جعل صندوق المساعدات يخصص قرابة نصف المبلغ الموزع على النساء لهذه الفئة بسبب تضررها بشكل كبير. ثالثاً أن معظم النساء العاملات في فلسطين سواء في القطاع العام الحكومي أو القطاع الخاص المستقر هن ممن تحصلن خلال الفترة السابقة على قروض من أجل مساعدة أسرهن، سواء بهدف الحصول على مسكن خاص أو لأسباب عديدة أخرى، وهذا الموضوع تسبب خلال الجائحة بإشكالية كبيرة لتعدد الأسر نظراً إلى عدم التمكن من دفع القسط الشهري أو بسبب وجود صكوك نقدية (شيكات) مستحقة للسداد عليهن ما جعل الضغط النفسي عليهن وعلى عائلاتهن يزداد، ما يدخل ضمن إطار العنف الاقتصادي داخل الأسرة والمجتمع بسبب انعكاسات جائحة كورونا.

تعيش المرأة الفلسطينية إذن ضغوطات عديدة في مسار الحياة العادي بسبب الاحتلال وتقييد حرية الحركة وبسبب ضغوطات العادات والتقاليد في بعض المناطق التي تقيد سبل عملها لتضعها ضمن سبيل واحد متعلق أكثر ما يكون في مجال العمل التربوي والتدريس، وهو ما جعل نسبة النساء الموجودات خارج القوى العاملة تصل إلى 83% من تعداد النساء اللواتي في سن العمل ومن ذلك تبرز نسبة الباحثات عن العمل والمسجلات ضمن العاطلين عن العمل إلى 40% حسب آخر الدراسات التي صدرت عن جهاز الإحصاء الفلسطيني. من هنا فلا شك بأن انعكاسات جائحة كورونا كانت أكثر تأثيراً على النساء مما هي على الرجال، وهذا من شأنه أن يسجل ضغوطات جديدة عليهن تبدأ من الضغوطات النفسية والاقتصادية ولا تنتهي عند الضغوطات الاجتماعية التي تأثرت خلال فترة الحجر المنزلي وأدت إلى ارتفاع نسبة العنف ضد المرأة بنسبة 37.5% خلال الأشهر الأولى للجائحة والحجر المنزلي، وهو ما شكل زيادة بالضعف عما كان سابقاً قبل الجائحة، ما يعني أن الضغوطات الاقتصادية والنفسية على الرجال وعدم قدرتهم على الحركة خارج المنزل تحملتها المرأة بشكل مباشر وهو ما من شأنه بالتأكيد أن يؤثر على كامل أفراد الأسرة وخاصة الأطفال والمراهقين ●

أم صابر وأم حنا وأم شريفة ضاعت أرزاقهن كيف أثرت أزمة كورونا على فئات عريضة من نساء مصر؟



من سيطعنا عندما غابت «أم صابر» عن فرشتها على أحد أرصفة حي الدقي؟ ومن سيوفي لنا الكيل من أجود الخضر والفاكهة لنمضي سعداء؟... ومن سيمنح الفقراء ما تبقى لديها من خضر وفاكهة مجاناً آخر اليوم وهي تجمع شتاتها وتطوي فرشتها استعداداً لركوب قطار الساعة الرابعة للعودة إلى قريتها في محافظة الشرقية وهي فرحة بما كسبته من جنبيات معدودة وبأكثر منها دعاءاً من زبائنها يحفزها على لقائهم كل يوم؟

الـ25 في ميدان طلعت حرب والمناطق المحيطة كما ترشدك إلى المقاهي ومن يرتادها من المشاهير...

«أم صابر» و«أم حنا» و«أم شريفة» وغيرهن كثيرات توقفت أرزاقهن بسبب أزمة كورونا وغابت عنا حكاويهن الناقلة لتلك الذاكرة الشعبية الحية وأصبحن عاطلات بعد انتشار الوباء وصدور قرارات حكومية بوقف تلك الأنشطة لما تمثله من خطورة على حياة أصحابها ومرتابها.

ورغم أن الركود الاقتصادي يكون عادة أشد وطأة على الرجال، من حيث نسب البطالة، إلا أن هذه المرة وبسبب أزمة وباء كورونا المستجد، فقد أثرت عوامل عديدة على معدلات البطالة بين النساء فكان نصيبهن أكبر نسبياً من نصيب الرجال. زادت البطالة بفعل الجائحة بين النساء في العالم بنسبة 0.9 في المائة، مقارنة بـ 0.7 في المائة بين الرجال بحسب تقرير لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وسجلت البطالة في مصر ارتفاعاً بنهاية شهر أبريل/أبريل إلى 9.2 بالمائة مقارنة بـ 7.7 بالمائة في شهر مارس/ آذار حسب بيان الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ويتوقع المركز المصري لدراسات الاقتصادية في تقرير حديث له أن تكون النساء أبرز الفئات المتضررة من زيادة أعداد العاطلين، وذلك لتمثيلهن

من سيثقف ويسلي ركاب المترو عندما غابت «أم حنا» بصحفها وكتبها وقصصها التي ترويها لزبائننا تلخص بها أهم الأخبار التي لا تجدها في نشرات أخبار التلفزيون... ما حالها الآن وهي التي كانت تردد سآحياً وأموت في هذا المكان الذي أرتاح فيه أمام محطة مترو الأنفاق بجانب جرائدي ومجلاتي وكتبي ووسط حب الناس!

كيف حال «أم شريفة» التي تبيع سندوتشات الفول والجنبة البيضاء مع الطماطم والبيض بالبسطرمة والتونة باللفل الحار.. تجلس في ممر بجانب سينما ديانا بلاس بشارع الألفي ويعرفها «الأكيلة» المحترفون من رواد وسط البلد أصحاب الذوق في الطعام المختلف... يقصدون أم شريفة ليس فقط من أجل خلطتها السحرية، بل أيضاً للاستماع إلى قصص دور السينما في المحيط الذي تجلس فيه وأشهر فناني الزمن الجميل الذين كانوا زبائنها، ملابسهم وكتهم وحكايات غرامهم، وقصص أشهر السياسيين والكتّاب الذين كانوا يأكلون من سندويتشاتنا.. وتضحك وهي تروي بدلال كيف أنهم كانوا «يرضعون» طعامها... وتتميز «أم شريفة» بأنها لائحة وتختار من قصصها ما يناسب زبائنها وتحفظ كل شبر في وسط البلد وتصف بدقة الممرات الـ 40 التي يمكن السير فيها من شارع الجلاء إلى ميدان التحرير دون المرور بالشوارع الرئيسية المكتظة كما، أنها تحفظ عدد وأماكن مكبات وسط البلد

المرتفع في أنشطة القطاع غير الرسمي والخدمات، بالإضافة إلى التأثير السلبي عليهن نتيجة الإجراءات الاحترازية وتدابير تخفيف أزمة فيروس كورونا المستجد.

وبرغم قلّة البيانات لحد الآن، وعدم اكتمال جمعها لقياس أثر كورونا السلبي على المرأة المصرية بصفة عامة والمرأة العاملة بصفة خاصة، إلا أن بعض المؤشرات الأولية تدل على تأثير أزمة كورونا على نواتج المساواة بين الجنسين؛ فكما هو معروف تتركز قوة العمل النسائية بمصر مثلها مثل بقية بلدان العالم المتقدم والنامي في عدد من القطاعات الأكثر تأثرا بالأزمة مثل السفر والضيافة والسياحة والفنادق والمطاعم والكافيهات والمحلات التجارية وتصنيف الشعر والعمالة المنزلية وبعض الصناعات كثيفة العمالة من النساء كصناعة الملابس والمنسوجات والصناعات التقليدية والحرفية. وإذا امتدت الأزمة لشهور قادمة، فإنه من المتوقع أن تظال البطالة فئات أكثر من النساء نظرا لأن موجة الكساد قد تدفع أصحاب الأعمال إلى تسريح المزيد من عاملاته قبل عماله دون أن يتمتعن بخطط الحماية الاجتماعية أو التأمين ضد البطالة.

وفي هذا الإطار، ينطبق ما ذكرته كارين كراون المديرة العالمية لمجموعة البنك الدولي بشأن المساواة بين الجنسين في العالم على الحالة المصرية أيضا. فبالإضافة إلى ما ذكرته عن تضرر النساء العاملات في وظائف قطاع الخدمات بشدة جراء هذه الجائحة على نحو غير متناسب مع العمال الرجال، تشير إلى التأثيرات السلبية على عاملات مصانع الملابس الجاهزة والمنسوجات واللاتي يمثلن نصف الأيدي العاملة في هذا القطاع. وتستشهد بدولة بنغلاديش حيث «تم بالفعل إبقاء ملايين من عمال الملابس، ومعظمهم من النساء، في منازلهم دون أجر بسبب وباء كورونا».

أمهات ومطلقات وأرامل في برائن كورونا

الإجراءات القانونية ضدهن في حال عدم دفع الأقساط. وأكد المجلس في تقرير صحفي أنه اتخذ إجراءات لمساعدتهن بالتواصل مع الجهات المعنية وتم صدور قرار بالفعل بتأجيل سداد الأقساط. كما تم التنسيق مع وزارة التضامن الاجتماعي والجمعيات الأهلية لبحث كيفية تقديم المزيد من المساعدات المالية لهؤلاء السيدات.

وتبدو التداعيات الاقتصادية للوباء أشد وطأة على الأمهات والمطلقات والأرامل، وقد عجز العديد منهن عن العمل في ظل الحجر الصحي، وفي ظل إغلاق الحضانات والروضات وعدم إمكانية ترك أطفالهن في المنزل بمفردهم، وتعذر الاستئجار بمربية أو ترك أطفالهن مع أحد من الجيران أو الأقارب في ظل التباعد الاجتماعي. كما أن البعض منهن لا يتمكن من تأدية وظائفهن من المنزل إذا كان لديهن أطفال صغار يحتاجون للرعاية المستمرة. ولهذا، أصبح أكثرهن عرضة لفقد الوظيفة بل كن بالفعل على رأس القائمة عندما قررت الشركات الاستغناء عن عدد من الوظائف وتسريح العمالة في إطار خططها للتقشف وخفض النفقات!.

ليس ذلك فحسب بل إن تفشي فيروس كورونا المستجد، أدى إلى ارتفاع كبير في عدد بلاغات العنف المنزلي الذي تضررت منه النساء في مصر مثلهن مثل بقية نساء العالم في ظاهرة ملفتة اتسمت بزيادة بلاغات العنف والجرائم ضد المرأة على نحو غير مسبوق.

عندما تدور النساء في حلقتي الفقر والبطالة

وفي هذا السياق، تلقى المجلس القومي للمرأة في مصر، من خلال مكاتبه الخاصة بالشكاوى المنتشرة في المحافظات المصرية، 9887 شكوى، خلال الفترة من 1 مارس/آذار حتى 20 أبريل/أبريل

ووفقا لوزير القوى العاملة المصري محمد سعفان، قام 2.5 مليون من العمالة غير المنتظمة بتسجيل أنفسهم في موقع الوزارة للحصول على منحة بقيمة 500 جنيه (1 جنيه يساوي 0.062 دولارا أمريكيا) تصرف شهريا لكل عامل غير منتظم لمدة ثلاثة أشهر ضمن حزمة مساعدات قررها الرئيس المصري لدعم هذه الفئة للتخفيف من التداعيات السلبية التي لحقت بهم جراء فيروس كورونا المستجد. وذكرت رئيسة المجلس القومي للمرأة مايا مرسى أن هناك 40 بالمائة من العمالة غير المنتظمة التي قامت بتسجيل بياناتها من النساء. وفي بيان آخر، ذكر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن إجمالي العمالة غير المنتظمة في مصر حسب تعداد سابق على أزمة كورونا يقدر بـ 11 مليون عامل. وتوقع خبراء أن يرتفع عددهم بعد الأزمة إلى 14 مليون عامل أغلبهم في الزراعة والبناء، منهم 5.6 مليون امرأة يعملن بشكل غير منتظم أو مؤقت في الاقتصاد غير الرسمي. ويتضاعف التأثير السلبي لبطالة النساء عندما نأخذ بعين الاعتبار أن 18% من الأسر المصرية تعولها سيدات بحسب إحصائيات حديثة للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وقد تلقى المجلس القومي للمرأة، من خلال مكاتب الشكاوى التابع له عن طريق الخط الساخن رقم 15115 خلال شهري مارس/ آذار وأفريل/ أبريل 2020، 8587 طلبا للحصول على مساعدات مالية أو عينية لتيسير سبل العيش، من بينها طلبات من عاملات غير منتظمات تأثرن بأزمة كورونا. وهناك نحو 3 آلاف شكوى تلقاها المكتب موضوعها عنف اقتصادي أو مادي بسبب تعثر سداد ديون، أو سداد قروض صغيرة حصلت عليها السيدات، وتهديد باتخاذ

المركزي بخصوص المتعاملين مع البنوك والتي كانت إلزامية وغير مرتبطة بالتزام المتعاملين في الدفع سابقاً.

وفي المقابل، اتخذ جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر التابع لوزارة التجارة والصناعة والمسؤول عن إقراض مباشر من الدولة لتلك المشروعات، عدة قرارات مهمة أهمها تأجيل أقساط بقية



<https://www.tunisie-tribune.com/>

المشاريع بشكل تلقائي لحين استقرار الأوضاع، وتقديم النصيحة للمشاريع غير المتعثرة بالاستمرار في دفع الأقساط بناء على طلب كتابي من المقترض. وسهّل الجهاز التمويلات السريعة للمشاريع التي لاقت رواجاً في الأزمة مثل مشاريع المنظفات والمطهرات. ويمول الجهاز 20 ألف مشروع بقيمة 3.3 مليار جنيه وتمول الشركات والجمعيات 75 ألف مشروع بقيمة 1.6 مليار جنيه.

وبمقارنة بسيطة بين عدد المستفيدين من مصدري التمويل السابقين، يتضح أن أعداد المتضررين من الأزمة مرشح للزيادة وفي مقدمته النساء وما لذلك من تأثير على أسرهن. الأمر الذي دفعهن للمطالبة بتدخل جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لضمان أن تمتد تلك التسهيلات لكل المستفيدين من التمويل المباشر، وغير المباشر عبر الجهات الوسيطة من شركات تمويل وجمعيات لتحقيق الحماية للفئات الأكثر هشاشة، ومنها النساء المعيلات (يبلغ عدد الأسر التي تعولها امرأة 3.3 مليون أسرة)، وهؤلاء الأمهات المعيلات وأسرهن الأولى بحماية الدولة من عواقب فيروس كورونا المستجد على دخول هذه الفئات ●

2020، من بينها 129 شكوى بشأن التعرض للعنف الجسدي واللفظي والاجتماعي، وتضمنت تعرضهن لإيذاء واعتداء بالضرب وتعد بالالفاظ النابية على أيدي أزواج أو آباء أو أخوة رجال، وقد تصل في بعض الأحيان إلى التهديد بخطف الأبناء أو خطفهم بالفعل في عدد من الحالات. وذكر المجلس القومي للمرأة أنه اتخذ إجراءات مبدئية لمساعدة السيدات المتضررات من هذا النوع من العنف حيث

تم تقديم الدعم القانوني والنفسي والاجتماعي لهن. كما كثفت وزارة التضامن الاجتماعي المصرية من جانبها كافة الاحتياطات الصحية في مراكز استضافة المرأة وأطفالها وهي 9 مراكز مخصصة للنساء المعنفات كما كثفت من الإجراءات الاحترازية ومنشورات التوعية وكذا تكثيف وتوفير الخدمات الضرورية للمعنفات من خدمات طبية ونفسية وقانونية، مع إمكانية التدريب المهني خلال الإقامة التي قد تمتد لأربعة أشهر في المركز تمهيدا للمساعدة في توفير فرصة عمل لتمكين المرأة اقتصادياً.

الأزمة بعد أن شهد هذا المجال طفرة خلال السنوات الخمسة الماضية (2015 - 2020) بفضل تخصيص قروض لتمويل المشاريع متناهية الصغر نظراً لاستهدافهن كنساء طبقاً لاستراتيجية الدولة لتمكين المرأة (الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030)، حيث بلغت 69 بالمائة من إجمالي المستفيدين (3.1 مليون مستفيد)، أي أكثر من 2 مليون امرأة استفدن من خطوط التمويل للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر. وأصدر البنك المركزي المصري قراراً بتأجيل الاستحقاقات الائتمانية لمدة 6 أشهر تلقائياً للأفراد والشركات، مع اشتراط عدم فرض عمولات أو عوائد تأخير للاستفادة من التأجيل. في المقابل، لا تستفيد صاحبات المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر من هذه التسهيلات لأن مصادر قروض تلك المشاريع هي من شركات تمويل وجمعيات كبرى. وما كان من هيئة الرقابة المالية إلا أن أصدرت قراراً بتاريخ 29 مارس/آذار 2020، يهدف التسهيل على أصحاب تلك المشاريع. وسرعان ما تبين أن تلك القرارات أنت أضعف كثيراً من المطلوب نظراً لأنها تركت أغلب الإجراءات خاضعة لتقدير الممولين، أو مدى انتظام أصحاب المشاريع في الدفع مسبقاً على عكس قرارات البنك

تم تقديم الدعم القانوني والنفسي والاجتماعي لهن. كما كثفت وزارة التضامن الاجتماعي المصرية من جانبها كافة الاحتياطات الصحية في مراكز استضافة المرأة وأطفالها وهي 9 مراكز مخصصة للنساء المعنفات كما كثفت من الإجراءات الاحترازية ومنشورات التوعية وكذا تكثيف وتوفير الخدمات الضرورية للمعنفات من خدمات طبية ونفسية وقانونية، مع إمكانية التدريب المهني خلال الإقامة التي قد تمتد لأربعة أشهر في المركز تمهيدا للمساعدة في توفير فرصة عمل لتمكين المرأة اقتصادياً.

وفي ضوء التأثيرات السلبية للأزمة الحالية فإن معدلات الفقر والبطالة والتسرب من التعليم من المتوقع أن ترتفع برغم محاولات الحكومة اتخاذ حزمة من الإجراءات العاجلة لحماية الفئات المهمشة من هذه المخاطر ومنها النساء، وبرغم أيضا الانخفاض الملحوظ في معدلات الفقر التي تم تسجيلها خلال السنتين الماضيتين عند حدود 29 %، ومعدل البطالة عند مستوى 8 %.

وفي سياق متصل، ينتظر أن تتأثر صاحبات المشروعات الصغيرة سلباً من

حين تدفع النساء الكلفة الاقتصادية الأكبر للوباء

وجه آخر لوضع النساء في تونس يغيب عن قصد غالباً من طرف المهيمنين، وهو المرتبط أساساً بالفقر والهشاشة والتهميش الاقتصادي والاجتماعي، أي بالفوارق والاختلافات التي تميز المعيش اليومي للنساء أين يصبح الاغتراب الاقتصادي والخصاصة مصدر غبن لهن بل يهددان مكاسبها التشريعية التي أقرتها دولة الاستقلال ودعمها دستور 2014، ثم قانون مناهضة العنف ضد المرأة.

ورغم مرور عشرة سنوات على ثورة الحرية والكرامة، برز خطر حقيقي يعود إلى عجز علاقات الإنتاج القائمة في الارتقاء بأوضاع النساء في أفق ما ترسمه التشريعات ليصير التحرر من ربقة التقاليد أسير سقف الزجاجة الذي يضعه الاضطهاد الاقتصادي ليغدو هو نفسه وليس فقط الموروث معيقاً للانعتاق الديمقراطي للمرأة ولحقها في المساواة ومهدداً لكرامتها.

ماهر حنين - تونس

تقول "الانقطاع عن العمل بالنسبة إلي مستحيل ويعني الجوع لي ولكل عائلتي لقد توقفت ابنتاي عن العمل في مصنع الأسلاك هنا بسبب الحجر الصحي زوجي توقف عن العمل بسبب المرض. منذ أسابيع أجري اليومي والذي لا يتجاوز 10 دنانير هو المبلغ الذي نسدّ به جميعنا الرّمق" وتضيف خديجة في معرض حديثها عن الحماية الصحية هذه الأيام "لا زلنا نتنقل على متن نفس الشاحنات المكتظّة للضيّعات الفلاحية نوّفّر بأنفسنا مواد التّنظيف ونحملها معنا للحقول نخفي وجوهنا قدر المستطاع بلحاف ونتوكل على الله ونعمل لا خيار لنا لا معنى عندنا انا ومن النساء مثلي لدعوة الالتزام بالبيت فهو يعني الموت جوعاً".

معاونة المرأة الريفيّة يعلمها الجميع تصعد إلى صدارة الاهتمام عند كل حادث أليم لما صار يعرف "بشاحنات الموت" التي تنقلهن من مناطق سكاهن إلى الحقول لتخفت القضية بعدها بمدة قصيرة. هنّ ضحايا حالة

ففي المجال الريفي، حيث اليد العاملة أغلبها نسائية وبأجور منخفضة، حمل وباء كورونا معه وباء آخر هو شبح الجوع. وهو ما تعبر عنه سناء عاملة فلاحية من ريف ولاية سيدي بوزيد بوضوح يعكس معاناة العاملات الفلاحيات حين تقول، "كنت أوفر لعائلاتي 11 دينار يوميا (3 دولارات ونيّف) بعد كل يوم عمل فعلي، فأجري الصّلي في 14 دينار تقطع منه 3 دنانير كلفة التنقل إلى الضيعة الفلاحية على متن شاحنات متراصّة ونقطع كل المسافة واقفات. توقفت مع بداية الأزمتة عن العمل مكرهتة ليس لنا حل آخر غير ذلك. في البداية وصلنا العمل مع تخفيض عدد النساء على متن الشّاحنة الواحدة التي تنقلنا، ولكن أجبرنا، في الأخير، على الانقطاع عن العمل في الضيعات. في هذا خسارة مالية لي وعائلتي. زوجي كان يعمل بشكل متقطع على عربّة مجرورة وهو منذ مدة غير قادر العمل".

وعلى خلاف سناء، خديجة من ريف ولاية القيروان لم تنقطع عن العمل

لقد عرفت السنوات الأخيرة مشاركة نسوية بارزة في النضال الاجتماعي ضد البطالة والفقر وغياب المرافق الصحية في الجهات الداخليّة، بل شاهدنا دورا بارزا للنساء في انتفاضة الحوض المنجمي (2008) ثم على امتداد كامل أيام الثورة التي أطاحت برأس النظام

مناضلات صفّ أول لا تتسع المشهديات السائدة لهنّ

اليوم، وبشكل جليّ، تكشف جائحة كورونا عن وضعيات الهشاشة التي تعيشها قطاعات واسعة من النساء العاملات والمعطلات والمزارعات بشكل خصوصي بالتزامن مع المشاكل المشتركة للمجتمع وهو ما يجعل من العنف الاقتصادي المسلط ضد النساء أكثر وطأة وأعلى كلفة.

وقد مكنتنا الملاحظة الميدانية لأوضاع الهشاشة من رصد عيّنات معبرة عن عمق المعاناة المعيشية في الحياة اليومية للنساء.



<http://www.wepostmag.com/>

رغم كلّ المساعي للحصول على عمل جديد. فالمشغلون يرفضون انتداب النساء بعد سن الأربعين فهن بمنطق المردودية والنجاعة مجهدات وحاملات لأمراض مهنية "لي الآن 200 دينار ديونا لدى دكان الحي. ليس لي حلّ آخر ولست أدري كيف سأخرج من هذا الوضع، لي ربي. أوضاع عديد النساء هنا مشابهة لحالتي بل ربما أصعب بالنسبة إلى الأمهات العاملات...هناك خوف أن يموت الناس جوعا قبل موتهم بالوباء" تلك كانت شهادة هذه المرأة في الأيام الأولى للحجر.

أدت سياسة الإنكار التي انتهجتها الدولة إزاء معاناة اليد العاملة النسوية منذ عقود، إلى إدامة الاستغلال الاقتصادي للنساء وإلى التطبيع مع أشكال التشغيل الهشة والطردي التعسفي والتحيّل الذي يعتمده المستثمرون خاصة الأجانب للاستفادة من الامتيازات الجبائية والقانونية التي تمنحها الدولة بموجب قانون سنة 1972 لهذا القطاع المصدّر كلياً.

«خوف أن يموت الناس جوعا قبل موتهم بالوباء»

في قطاع آخر يشغل بشكل كثيف يد عاملة نسوية وهو قطاع النسيج والملابس، تعيش أكثر من 160 ألف امرأة عاملة بالقطاع الذي تضرر كثيرا من المنافسة العالمية وضعيات هشاشة غير مقبولة، تعود أساسا إلى ارتهان بقاء هذه الصناعة بعد إلغاء الاتفاقيات متعددة الألياف، لقدرتها التنافسية التي قامت على ميزة انخفاض أجور العاملات على حساب حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية.

«ريج» عاملة نسيج أصيلة ولاية القصرين انتقلت للعمل بأحد المصانع بمنطقة قصر هلال من ولاية المنستير (الساحل التونسي)، تعرضت للطردي التعسفي قبل أزمة الوباء. لم تنل ربح بعد مستحققاتها من تعويضات مما زاد في صعوبة الوضع الذي تعيشه، وقد عجزت

التهميش التي يعيشها القطاع الفلاحي عموما بسبب سياسات اتجهت منذ نهاية السبعينات خاصة نحو قطاعات اقتصادية موجهة للتصدير والخدمات وهو ما همّش الريف ودفع شباب الأرياف لحركة هجرة داخلية نحو المدن بحثا عن وظائف ومواطن عمل وحوّل النساء إلى يد عاملة فلاحية هشة «بخسة الثمن» وطبيعة. تشير الاحصائيات أن ما يقارب نصف مليون امرأة تعملن في القطاع الفلاحي أكثر من نصفهن دون أي تغطية اجتماعية ودون تأمين.

من المفارقات الجارحة أيام الحجر الصحي التي عشناها هي اطمئناننا لاستمرار تزود الأسواق بالخضر والغلال واستمرار المعاناة اللامرئية للمرأة الفلاحية التي واصلت الاستفاقة فجر كل يوم لتؤمن للمجتمع أمنه الغذائي. هنّ مناضلات صفّ أول حوّلن منطق الخطاب المهيمن إلى لا مرنّيات بلا وجه ولا صوت، فالمشهديّة السائدة لا تتسع لهنّ.

مظاهر أخرى عديدة تجلي أشكال الفقر والإقصاء التي تمسّ فئات النساء مثل ما نشهده في المدن الكبرى لعمل النساء كبائعات متجولات أو "البرباشة" وهن نساء يجمعن قوارير بلاستيكية من حاويات القمامة لبيعهن لمستودعات تتولى تجميعها ونقلها لمصانع إعادة الرّسكلة. وفي المناطق الحدودية وجدت المرأة في التجارة البيئية عبر الحدود حلاً لسدّ الرّمق وللمساهمة في الانفاق الأسري على غرار «راضية»، مطلقة وأم لثلاثة أبناء من قبلي (الجنوب التونسي)، «أجبرت على دخول عالم الاقتصاد الموازي بعد أن فقدت عملي بالمغازة العامة. ما تحصلت عليه من تقاعد لا يكفي لتكفل بكل مصاريف أبنائي ومواجهة صعوبات الحياة. كان نشاطي يقوم على التحوّل مرة في الشهر إلى الجزائر - واد سوف - مع عدد آخر من نساء الجهة لجلب بضائع ومواد استهلاكية بغرض ترويجها وبيعها في السوق الأسبوعية. كنت أقوم بذلك بنفسي صحبت نساء أخريات يعشن من هذا النشاط. اليوم، وبعد إغلاق الحدود وتضييق الحركة، توقف هذا النشاط وخسرت عائدات كانت شبه قارة تضمن استقرار اقتصادي والاجتماعي».

فالمرأة تحتل موقعها في هذا الاقتصاد غير المهيكّل ووجدت فيه ملاذاً للإفلات من الخصاصة والإقصاء، بل تحوّل بالنسبة إلى العديد منهن إلى مدخل لفرض وجودهن في الفضاء العام وكسر حواجز الذهنية الذكورية التي تريد حصرها داخل الفضاء الخاص وتحاول أن تخلق لنفسها حياة نشطة. في المقابل، لا تحظى طاقة العمل النسوية في الاقتصاد غير المهيكّل وفي عدة أنشطة تجارية وحرفية،

برؤية استراتيجية وطنية لاندماجهن في الاقتصاد الفعلي وضمان كرامتهن وحقوقهن الاجتماعية. وجاءت الكورونا لتعمق ضبابية أوضاعهن خلالها وبعدها.

النساء أثناء وما بعد الكورونا : استغلال اقتصادي مركب

اليوم وسواء كان نشاط المرأة الاقتصادي في مهن شاقة كالزراعة والصيد والبحري والنسيج أو أنشطة أخرى، فإن أزمة الوباء جاءت لتؤكد الاستغلال الاقتصادي المركب الذي تخضع له قطاعات واسعة من النساء في تونس وأن مظاهر الحيف التي تستهدف النساء هيكلية زادتها أزمة الوباء حدة. فالنساء يساهمن بقدر كبير في الناتج الداخلي الخام بفضل عملهن دون أجر. ولقد قدّر المعهد الوطني للإحصاء - مستعملاً منهجية أثمان التعويض - مساهمة العمل المنزلي بدون أجر في الناتج الداخلي الخام بـ 64% كما أن نسبة البطالة لدى النساء حاملات شهادات تعليم عالي تقارب ضعف النسبة لدى أمثالهن من الرجال 41,1% مقابل 21,4%، أما نسبة النساء النشيطات فبقيت دون تغيير في مستوى 26% ما بين 2006 و2015.

ويتمتد التمييز إلى الأجر والارتقاء المهني والوصول إلى مواقع القرار. فقد قدّر صندوق النقد الدولي الفرق بين معدل أجور النساء ومعدل أجور الرجال ما بين 2000 و2011 في تونس بـ 45%. أما المعهد الوطني للإحصاء فقد قام بأربعة مسوح وطنية ما بين 1997 و2012 في القطاع غير المهيكّل، أظهرت نتائجها أن معدل الأجور التي تتقاضاها النساء هي دوماً أقل من

الأجر الأدنى المضمون، بينما يفوق معدل أجور الرجال مستوى الأجر الأدنى المضمون. وتطور الفارق بين المعدلين من 24,5% سنة 1997 إلى 35,5% سنة 2012 بمعنى أن معدل أجور النساء كان أقل بحوالي الربع من معدل أجور الرجال سنة 1997 وأصبح أقل بأكثر من الثلث في 2012 بعد الثورة.

نحن لسنا أمام صورة نمطية واحدة للمرأة، ولا وضعاً اقتصادياً مخصوصاً، بل أمام وضعيات مختلفة وسرديات نسوية متنوعة للقلق والهشاشة زادت حدة أزمة كورونا.

ما بعد الكورونا : الحل نقابي

وزن المساهمة النسائية في الاقتصاد الوطني والدور الذي تضطلع به "نساء بلادي" اجتماعياً وحضارياً في النهوض الاجتماعي والتحوّل الديمقراطي لم يعد يحتاج إلى إثبات. وتكمن المعضلة الكبرى اليوم في محاولة التغطية على معاناة مئات الآلاف من النساء جراء تأنيث الفقر والتهميش ومخاطر استمرار نفس السياسات التقشفية بعد الأزمة. وما يتوقعه الاقتصاديون من انحسار نسبة النمو إلى 3 أو 4، سيحمل معه ضرراً كبيراً لعدة قطاعات على رأسها السياحة والمطاعم وبعض الصناعات المعملية وسيزيد من نسبة البطالة المرشحة لبلوغ 20%، من المتوقع أن تكون النساء الفئة الأكثر ضرراً نتيجة الأزمة الاقتصادية اللاحقة للأزمة الصحية. وسيجعل الضعف الهيكلي للتنظيم النقابي لليد العاملة النسائية منهن ضحايا على أكثر من مستوى وفي أكثر من قطاع. ومن ضمن هذه القطاعات عاملات النظافة اللاتي وصفتهن

وأبعد من هذا المد التضامني الآني الضروري، تؤكد «ريم» أن فكرة بعث نقابة للعاملات الفلاحيات بدأت تجد أذان صاغية في صفوفهن "توجد من بين العاملات شابات من أصحاب الشهادات الجامعية من إجازة وماجستير لهن وعي كاف بأهمية بعث هيكل للدفاع عن هذه الفئة الهشة وأعتقد أنه من المهم مواصلة العمل من أجل هذا الهدف".

ما نلاحظه إذن، هو أن تفكك الرابطة الجماعية بين الفئات الهشة عموماً وغياب التنسيق بينها يجعلها تفتقد لآليات حماية اجتماعية وازنة ومؤثرة، وهو ما من شأنه أن يترك قطاعات واسعة من المجتمع غير مدمجة اقتصادياً وبالتالي غير مدمجة اجتماعياً وسياسياً. فهذه الفئات معنية اليوم، كما نظر إلى ذلك «أمارتيا صن» الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد بالدفاع عن حرياتها الإيجابية وهي الحريات الفردية وخاصة بالدفاع عما يسميه الحريات السلبية التي تتضمن إزالة الحواجز والعقبات التي تمنع الأفراد والجماعات من ممارسة حقوقهم وتوفير لهم ممرات مستدامة للخروج من الفقر والهشاشة بالعمل والاندماج الاقتصادي.

نلخص فنقول إن حماية حقوق النساء خاصة من الفئات الهشة في وقت المخاطر والأزمات هو مسؤولية السلطات العمومية وأن ضمان تحرر المرأة من مختلف أشكال الهيمنة والعنف الاقتصادي خاصة هو منوال تنموي جديد عادل ومدمج. بلوغ هذه الأهداف رهين مدى انخراط النساء أنفسهن في الدفاع عنها كجزء من قوة تغيير اجتماعي



<http://nna-leb.gov.lb/>

الثورة. في المقابل، لاحظنا خلال أزمة الكورونا دورا بارزا للمجتمع المدني في حماية النساء سواء ضد العنف الأسري أو من احتمالات تفشي العدوي، ما يؤشر لجسور ممكنة بين تنظيمات المجتمع المدني النسوي والنساء الأكثر هشاشة. والأمثلة على ذلك كثيرة في مناطق ظل ومعزولة كمبادرة جمعية «سليمة» لتوزيع الكمادات على عاملات في الحقول بولاية سيدي بوزيد، بالشراكة مع رئيسة مكتب الإحاطة بالمرأة الريفية بالمدنوبية الجهوية للتنمية الفلاحية. فقد أكدت ريم نصيري رئيسة جمعية سليمة التي عملت على توزيع الكمادات في سيدي بوزيد وعلى عاملات الفلاحة بجهة قفصة «لقد رحبت النساء بقدمنا إلى حقول عملهن وتفاعلت مع الحركة التضامنية حين علمن أن الكمادات تقدم لهن مجانا من إهداء جمعية تضامن».

«حياة» الكاتبة العامة للمهن المختلفة بالاتحاد العام التونسي للشغل بـ «فئة تعيش هشاشة مستمرة قبل الثورة وبعدها. فوقف آلية التشغيل بالناولة في القطاع العمومي لم يوقف هذا النمط من التشغيل في القطاع الخاص: "عاملات النظافة يواصلن العمل اليوم وهن يواجهن الجائحة بخوف مضاعف الوباء وغموض المستقبل وهن عرضة للابتزاز والتهديد بالطرد". الأمر الذي جعل حياة تؤكد أن هذه الفئة في حاجة إلى الحماية النقابية في المرحلة القادمة لحماية حقوقها الاقتصادية والاجتماعية.

وكما تصدرت النساء المشهد «الثوري» للإطاحة بالنظام سنة 2011، تصدرن المشهد الصحي خلال جائحة الكورونا سنة 2020. وإذا استقامت المقارنة، يمكن أن نقول إن المرأة استبعدت من المشهد السياسي إلى حد ما زمن ما بعد

كوفيد - 19 يلقى بظلاله السالبة على أوضاع النساء

آمال باجكر، السودان

يكافح الملايين من البشر في العالم فيروس كورونا من خلال التوجيهات الصحية العديدة التي فرضتها حكومات البلدان كاستخدام المعقمات ووضع الكمامات والحجر المنزلي ومنع التجمعات وحظر التجوال وغيرها من الإجراءات الاحترازية لمجابهة هذا الفيروس المهدد لحياة الناس. وفي السودان، تشير أحدث إحصاءات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى وجود 8,889 شخصا تأكدت إصابتهم بفيروس كورونا المستجد في السودان بما في ذلك 548 حالة وفاة وذلك حتى 21 يونيو 2020.

يعملن في قطاعات مهمشة والرزق اليومي، زاد عليهن العبء في كيفية تغطية حاجيات أسرهن التي تعتمد على رزقهن الضئيل خاصة في حال كن هن الميعلات لهذه الأسر، مما يضطرهن أن يتوجهن الى استخدام المورد القليل المدخر قصد توفير الاحتياجات المنزلية والعلاج اذا دعت الحاجة إلى ذلك. يصبح هنا خطر الفقر المدقع مهدداً لعدد كبير من النساء اللائي دائماً ما يكن ضحايا الأزمات. ويكفي أن نذكر هنا أن 56 بالمائة من النساء الفقيرات يعملن في بيع المشروبات والأغذية حسب تقرير راصد لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية (2016).

هذا الوضع دون شك يعزز أوضاعهن الهشة ويحد من قدراتهن المالية البائسة وتقل أو قل تنعدم فرصهن الاقتصادية لدعم أسرهن. ولمواجهه هذا التحدي الصعب كسرت كثير من أولئك النساء حظر الحجر المنزلي وتحدين الأزمة بخروجهن للعمل وتعريض أنفسهن للخطر الصحي وإمكانية انتقال الوباء إليهن وإلى أسرهن «كيف نعيش وأولادنا ونحن لا نملك حق قوتنا اليومي؟ علينا أن نعمل وإلا متنا جوعا... لا نستطيع أن نصمد أكثر في وجه هذه الجائحة»... هكذا تحدثت إحداهن معبرة عن وضع في غاية التأزم.

لم تتوقف آثار كوفيد- 19 السالبة على النساء عند هذا الحد، فالحجر المنزلي، فرض على النساء أعباء إضافية، فهن يتحملن الزيادة في مسؤولية أعمال الرعاية بسبب إغلاق المدارس ووجود الزوج في المنزل وهو ما يعتبر عبئا

وكانت للإجراءات الاحترازية التي فرضها تفشي كوفيد-19، انعكاساتها السلبية خاصة على النساء حيث ألفت الأزمة الصحية الراهنة بظلال تداعياتها الاقتصادية التي أثرت على أوضاع النساء خاصة اللائي يعملن في القطاع غير الرسمي. فأنتهت خدمات كثير من النساء غير المتمتعات بعقود عمل توفر لهن الضمانات والحماية اللازمة، وذلك في بلدان العالم المختلفة بسبب حالة الركود الاقتصادي. ويشير التقرير الإقليمي الصادر عن شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية والمعنون «راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية: العمل غير المهيكل» الصادر في العام 2016، إلى أن نسبة العاملين في القطاع غير المهيكل في السودان تقدر بـ 77 بالمائة، تقدر نسبة النساء من ضمنهم بـ 79 بالمائة. كما يشير التقرير إلى أن حصة العمل النسائي غير المهيكل خارج العمل الزراعي تبلغ 59 بالمائة، وأن حصة عمل الأسرة النسائي المساهم دون أجر تصل إلى 33 بالمائة في السودان.

قطاعات مهمشة، زادت الكورونا فقرا

لا ننسى العاملات في البيوت والمطاعم ومصنّفات الشعر والعاملات في المصانع وغيرهن من اللائي تم إبقائهن بالمنزل دون أجر ليعشن في ضائقة يصعب وصفها. وفي هذا السياق يشير ذات التقرير إلى أن 60 بالمائة من العاملين في أوضاع هشة وغير مستقرة هم أيضا من النساء. فالنساء اللائي

وفي بلد يعيش فيه حوالي 65 بالمائة من السكان تحت خط الفقر حسب تقديرات حكومته، تتطلب أزمة كوفيد-19 التي سوف تمتد آثارها على المدى الطويل، اهتماما واستجابة مستمرين لتحسين أوضاع النساء على وجه الخصوص. وقد استهدفت السلطات السودانية 600,000 من فقراء الحضر



للحصول على مساعدات ولمرة واحدة خلال مدة الإغلاق متضمنة السلالات الغذائية والإمدادات الضرورية. قامت وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي برسم خطة لزيادة التمويل للقطاع الصحي، وتوفير تحويلات نقدية لفائدة 80 في المائة من السكان (30 مليون شخص) تبلغ 500 جنيه سوداني (9 دولار أمريكي) للفرد في الشهر - وبصفة رئيسية عمال القطاع غير الرسمي الذين تأثرت مصادر كسب عيشهم بسبب الإغلاق.

وحسب الموقع الإلكتروني لتنسيق الشؤون الإنسانية في السودان، ستنفذ الحكومة برنامجا لدعم الأسر الأكثر عرضة للمخاطر، يركز على توفير تحويلات نقدية مباشرة كل شهر إلى حوالي 80 في المائة من الأسر السودانية لدعمهم إبان الظروف الاقتصادية الصعبة التي تواجهها البلاد جراء جائحة كورونا لحماية الأشخاص المعرضين من خطر الانزلاق إلى فقر مدقع. ومن المتوقع أن يبدأ البرنامج الذي يشمل عدد من الوزارات، بقيادة وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، في النصف الثاني من العام بتمويل من حكومة السودان وشركائها.

ولزاما على الدولة وضع النساء ضمن أولويات عملها وفي صميم جهودها للتغلب على آثار هذه الجائحة العالمية، وذلك بتوفير الأمن الغذائي والسعي إلى تعويض الأكثر تضررا منهن ماديا مع ضرورة توفير الرعاية الصحية اللازمة لمواجهة الآثار الاقتصادية والصحية والنفسية على النساء للصمود في وجه هذه الأزمة المستجدة.

وللمجتمع المدني بكافة تخصصاته، وهو العمود الفقري للدول والمجتمعات في كل الأزمات، مسؤولية كبرى في المعاضدة والدعم وتبادل الموارد والعون بكل أشكاله المطلوبة. كما من الضرورة أن تتضمن كل المجموعات النسوية لتقديم خدماتها لتحسين أوضاع النساء اللائي تغيرت أوضاعهن نحو الأسوأ بسبب هذه الجائحة المستجدة. ●

إضافة لواجباتها المنزلية العادية. فالزوج يظل مقيدا بين الجدران الأربعة لا اهتمام له غير الرصد والمتابعة والطلبات العديدة المتكررة دون المساعدة. فأغلب الأزواج في منطقتنا العربية لا يعمدون إلى المساهمة في الأعمال المنزلية ولو في حدها الأدنى بسبب الثقافة المجتمعية السائدة، وهي ثقافة ذكورية تعتبر قيام الرجل بأعمال منزلية استنقاظ لرجولته.

إن عدم المشاركة المتساوية في الأعمال المنزلية والحمل الزائد يترتب عنه توتر وعصبية وجو مشحون، وبالتالي قد تترتب عنه أشكال من العنف المبني على النوع الاجتماعي لفظيا كان أم جسديا. الأمر الذي دفع بالأمين العام للأمم المتحدة توجيه دعوة عاجلة لجعل منع العنف ضد النساء جزءا أساسيا من خطط الاستجابة الوطنية. لذلك فقد حددت كثير من البلدان العربية آلياتها التي تمكن النساء من اللجوء إليها في حال تعرضهن للعنف... ففي السودان مثلا خصصت وحدة مكافحة العنف ضد المرأة التابعة لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية أرقاما تلفونية لمساعدة النساء اللائي يعانين من العنف أثناء فترة الحجر الصحي المنزلي لتوفير الحماية الممكنة لهن.

تهميش... فقر... وعنف

إضافة إلى ذلك، تقوم حكومة السودان وصندوق الأمم المتحدة للسكان وقطاع الحماية والشركاء في المجال الإنساني بتقديم عدد من الخدمات لفائدة النساء ضحايا العنف. وقد ركزت خدمات مناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي في العاصمة الخرطوم وفي العديد من الولايات، لكن القيود المفروضة على الحركة أدت إلى خلق حواجز أمام توفير هذه الخدمات لجميع النساء وإتاحة الوصول إليها لكل من يحتاجها. ورغم هذه القيود، جرت تعبئة شبكات الشباب في جميع الولايات لرفع مستوى الوعي حول مخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي خلال الجائحة المستجدة، ما مكن من الوصول إلى ما يقدر بعدد 38,000 من النساء والفتيات والرجال والفتيان بشتى الرسائل، عبر حملات إعلامية وخدمات متنوعة.

as women are generally known for their unique ability as a “driver of solutions” to the problem of climate change in most of their actions.

The important qualitative shift in the areas of sustainable development in general, climate protection and adaptation, should be noted, thanks to the efforts of women around the world. This is why women leaders in the field of environment and climate change should be highlighted as examples of the role that women can play that can be a great source of inspiration.

Addressing climate change is not only a scientific or economic issue, it is also an effort to safeguard the dignity and human rights, develop the talents of girls and women in particular, and ensure the inclusion of women in the decision-making process.

The crisis has created more concern for the position of women and empowering their capabilities, and for this girls and women need to enroll in education in important fields such as science and technology, to provide them with the necessary tools to meet current and future challenges.

Cawtariyat: Women and social economics? What roles and what addition to women beyond COVID-19?

No one disputes today the importance that the social and solidarity economy has assumed in recent years, and its role in the development of societies, through an optimal engagement of productive women in the economies of their countries. The social and solidarity economy gives great opportunities to achieve sustainable development, which requires the promotion of it, to open new horizons for women for better integration. Women who are the source and basis of the cooperatives that make up this economy, which is often dynamic and cost-effective, play a vital role in the radiation and development of the economy, which requires work to keep pace with them in this field.

The crisis demonstrated the necessity of enhancing the position of women, improving their living, production conditions, and their economic status, and helping them take the lead in order to have more independence and be able to develop and assume responsibility in decision-making positions.

Cawtariyat: As a director of the African Center for Innovative and Sustainable Solutions (ACISS), which innovative and sustainable solutions are for fragile sectors in general, and for which women are known to be operating at a high level?

The next world will be a different imperative which calls for innovation and distant thinking and invites us to be proactive in dealing with the next life sciences. The health crisis, which has evolved into an economic and social crisis, has already opened up new horizons for innovation, service development, and new solutions in several areas.

In general, it is necessary to encourage and develop innovative activities that can provide decent work and raise its quality, sustainably, even after the current exceptional situations are cleared.

In particular, it is necessary to develop the capabilities of women and youth, activate their energies, and diversify their contribution to economic and social development. Also, work should be done on structuring the informal economy, preserving the environment and natural resources, and rationalizing their exploitation, as well as improving the quality of life, achieving social and economic welfare, and preserving and supporting the public sector.

Cawtariyat: Moroccan Finance Minister Mohamed Benchaaboun reported that Morocco is losing one billion dirhams (101 million dollars) every day due to the quarantine and its economic consequences resulting from the outbreak of the Corona pandemic, so will that have special repercussions on the economic conditions of women?

Indeed, there are several repercussions of the effects of the pandemic on the economic conditions of women, namely the increase in inequality, discrimination and gender disparity, and the possibility of a decline in the gains made for women and girls represented in the accumulation of human capital, and economic empowerment.

Cawtariyat: What are the implications of the COVID-19 crisis for women's economic participation at the local level? How do you see the possibility of passing it?

We have no choice but to turn the crisis into a catalyst for achieving development goals and reducing social inequalities. We cannot return to the world that we had before this crisis. This would mean failure to address the weaknesses and vulnerabilities that this crisis has highlighted at the local level, in particular, such as lack of investment in health and social protection, and massive local inequalities. Here lies the importance of developing the spirit of female entrepreneurship, raising the level of competitiveness and enhancing its efficiency, whether at the level of management or leadership, by invoking the values of solidarity and responsibility ●

than ever. And any rescue initiative to eradicate this epidemic must be centered on the well-being of people and the solidarity of the pillars of society, and enable governments to resume work to establish a safe, fair and prosperous world that does not exclude anyone.

Any recovery should not be the responsibility of the poorest people or the creation of a new poor corps. All of this needs us to build on the lessons learned throughout the crisis to transform the development path against inequality and show exceptional solidarity for all people to emerge from this ordeal stronger than before. This pandemic has taught us that we cannot return to business as usual and must accelerate further to achieve sustainable development goals.

Cawtariyat: And women within all of this?

As in all crises, women stand on the front lines of the Covid-19 pandemic and bear their brunt in multiple ways. Firstly, it reflects the important role that women working in the health field play through their presence in the first ranks to fight the spread of the Corona pandemic, and expose them more broadly to the risk of infection and depending on being also a major actor that breathes life in every part of the economy, but society at large, whether in agriculture. Or marketing, sales, manufacturing, or invention, and thus make concrete contributions to achieving sustainable development goals.

Women are among the most vulnerable groups, accounting for nearly 60% of the informal economy globally. Here, they are more likely to have no health insurance, but also earn less and run the risk of falling further into poverty.

They are more likely to live on their own and do not have the necessary access to modern technologies, the Internet, or mobile phones, which increases their risk of isolation. All this shows the woman’s fragility and explains the negative effects of the pandemic on her.



Stand up - free-vector

Cawtariyat: You have worked in an emerging field which is applied economics in the environment and climate change, are there any substantial contributions for women in it after the crisis and how?

Numerous studies have proven that it is women who suffer most from the effects of climate change because they are responsible for the search for food, energy and water sources, and we must not allow climate change to exacerbate existing risks or create new risks for them. At the same time, many studies have also demonstrated that women are the main actors in adapting to climate change,

Fatima Arib, Moroccan Professor at the Faculty of Economic, Legal and Social Sciences in Marrakech and Director of the African Center for Innovative and Sustainable Solutions (ACISS), for Cawtariyat:

During Covid-19 and beyond: «Women are the engine of solutions»

Dr Youssef El Guamri - Member of ANGED Network

When we talk about Fatima Arib, a professor of higher education and an expert in sustainable development economics at the university of Judge Iyad in Marrakech, whose name is directly associated with environmental economics and climate change adaptation, and under the umbrella of the 2030 Agenda for Sustainable Development.

She holds a Ph.D. in Economic Sciences from the University of the Mediterranean and many certificates of experience in environmental economics and adaptation to climate change. She was responsible for managing the African Center for Innovative and Sustainable Solutions (ACISS) at the University of Judge Iyad - Marrakech. She was also charged with managing major projects related to economics and the environment at the university presidency after being assigned the task of “sustainable development and major projects” for three years.

She is responsible for creating the Master of “Applied Economics in the Environment and Climate Change” at the Faculty of Legal, Economic and Social Sciences in Marrakech, in addition to being a visiting professor in Canada, France, and Lebanon.

She has major publications, as well as national, regional, and international consulting positions, all on sustainable development, social economics, environmental economics, climate change, and a green economy.

Professor Arib had a participation in the international conference “China and Africa: joint promotion of sustainable development”, within the work of the African Union committees, at the end of 2019.



Cawtariyat: The 2030 Agenda for Sustainable Development Beyond COVID 19? What should be reconsidered or devoted as an approach to overcome the crisis?

The COVID-19 pandemic is above all a test for humankind, and it represents a decisive turning point in preparing for health emergencies and investing in basic public services that rely mainly on a strong and effective public sector. It is also an opportunity to demonstrate that the SDGs and the fight against the new coronavirus are closely linked.

The Corona-virus did not know any borders. It invaded the developed and developing world and severely affected the lives of all people, from all social and economic backgrounds, and their livelihoods, and revealed weaknesses and disparities in our societies.

The emergency created by the pandemic was not only healthy and humane but also developmental, and therefore the urgent need to act today for sustainable development is more important



Dr. Soukeina Bouraoui
Executive Director

MMonths after the spread of the Corona virus, the pandemic has greatly affected countries' economies, and exhausted both formal and informal sectors. However, its repercussions were more dangerous for the informal sector, which employs more women than men, thus making them the most affected groups.

This issue of «Cawtaryat», deals with the implications of the current health crisis on the economic participation of women in the Arab region. Articles from Palestine, Tunisia, Sudan... in addition to interviews with women experts in several sectors reveal damages and challenges that women face whether on the economic, social, health or psychological levels.

Articles produced by journalists members Cawtar's Arab Network for Gender and Development «@nged», deal with the new challenges that women workers face, and the effects of marginalization and discrimination on their economic participation during the pandemic period and beyond.

As for statistics, recent reports and policy papers indicate that approximately 700,000 jobs held by women are expected to be lost in the Arab region. Many women workers will find themselves in front of difficult and painful choices, as some of them will be victims of involuntary unemployment due to unsafe working conditions. Others will accept unfair working conditions and low wages compared to man workers. The health crisis and its economic repercussions will exacerbate poverty among vulnerable groups, especially among women, and the gaps between sexes, regions, countries and even within the same country will be multiplied.

This issue addresses all these concerns, but among the questions that still need to be answered: will government new policies and strategies be efficient, especially if a gender equality perspective is not adopted yet ? Will social policies be able to protect women and respond to their emerging needs? How can this crisis be transformed into opportunities to reduce inequalities by adopting a new sustainable development approach? ●

Pr. Fatima Araib

During COVID 19 and beyond: Women are the engine of solutions

COVID-19
CORONAVIRUS



كوتريات عدد 78 سبتمبر/أيلول - 2020
نشرية تصدر عن مركز المرأة العربية
للتدريب والبحوث كوثر

Edited by the Center of Arab
Women for Training and Research
Cawtaryat 78 - 2020

- المديرة التنفيذية : د. سكينه بوراوي
- مديرة التحرير : اعتدال مجري
- رئيسة التحرير : لبنى النجار الزغلامي
- فريق التحرير : ألفة السلامي - مصر
آمال بابكر - السودان
سهر الشعباني - تونس
غسان ثمر - فلسطين
ماهر حنين - تونس
يوسف الكمري - المغرب

الأراء الواردة في المقالات المفضاة تعبر عن الرأي
الشخصي للكاتب ولا تعبر بالضرورة عن آراء مركز كوثر

Signed articles do not necessarily
reflect the view of cawtar

CAWTARYAT

7 Impasse N° 1 Rue 8840 Centre Urbain Nord
BP 105 Cité Al khadhra 1003 - TUNIS
Tél : (216 71) 790 511 - Fax : (216 71) 780 002
cawtar@cawtar.org
www.cawtar.org

<https://www.facebook.com/CenterofArabWomenforTrainingandResearch>

<https://www.youtube.com/channel/UCivSHG0eUfcb7yamv5pD3yw>

https://twitter.com/CAWTAR_NGO